

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب يدلي به السيد مارك فورني مولني، رئيس حكومة إمارة أندورا

أن أشيد بعمله، وأن أشكره علنا على الثقة التي وضعها في ممثلي لدى الأمم المتحدة خلال هذا العام - وهو عام التغيير الكبير والتحديات الهائلة لمنظمتنا.

واسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. إن أندورا تعترف بشهرتكم بوصفكم دبلوماسيا وبخبرتكم الثرية. ولا أشك إذن في أن رئاستكم ستكون قصة نجاح كبير وستحقق تثبيت أسس إصلاح الأمم المتحدة الذي نبذاه هذا العام. وبالمثل، أتقدم بتهانئي إلى أعضاء المكتب الذين يبدأون مدة ولايتهم كنواب للرئيس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) تستمع الجمعية أولا إلى خطاب يدلي به رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد مارك فورني مولني، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشر فني بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس حكومة إمارة أندورا، دولة السيد مارك فورني مولني، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

لقد تكلمت بضع دقائق في هذه القاعة نفسها بتاريخ ١٦ تموز/يوليه بعد الأمين العام كوفي عنان بغية إظهار دعم أندورا لدعوته إلى الإصلاح. فإمارة أندورا تدعم إصلاح الأمم المتحدة المقترح بدون شروط حيث نعتقد أنه لا غنى لنا عن المنظمة. وبوصفنا دولة صغيرة وضعيفة في عالم مليء بدول أقوى، سيكون من مصلحتنا الوطنية أن نتوق إلى سيادة القانون والحوار فوق القوة والجبروت العسكري. ولدينا أيضا مجال من الحرية أفسح مما لدى العديد من الدول الأخرى لتكريس أنفسنا لمبدأي السلام والتقدم اللذين وضعهما أجدادنا في سان فرانسيسكو بروح مثالية.

السيد فورني مولني (أندورا) (تكلم بالقتلونية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أولا أن أشكر الرئيس السابق، غزالي اسماعيل، على العمل الذي قام به. لقد كان سفيريا، نائب الرئيس الأندوري للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، شاهدا مباشرا على ما تحلى به نظيره الماليزي من مهارة دبلوماسية وتفان على حد سواء. فباسم حكومة أندورا والشعب الأندوري، أود

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الكبرى. وربما أسفر هذا الابتكار عن النتيجة التالية:
اعتبار الأمين العام رجل الدولة ونائب الأمين المدير.

وفي رأيي أن هذا تقسيم جيد للعمل. بيد أن ما ينبغي
أن نتجنبه هو أن يصبح نائب الأمين العام قوة منافسة
للأمين العام. إن نائب الأمين العام ينبغي أن يكون دائماً
ممثلاً مخلصاً لأفكار الأمين العام منعا لأي توتر إداري في
الأمم المتحدة.

إن إعادة تنظيم التشكيل الإداري للأمم المتحدة
صلاحية يجب أن نعترف أنها من اختصاص الأمين العام.
لذلك فإنني، باسم أندورا، أؤيد تعزيز دور اللجان
التنفيذية المنشأة في كانون الثاني/يناير من هذا العام،
وكذلك إنشاء فريق الإدارة العليا كترتيب سابق للمجلس
التنفيذي. وأشاطر رغبة الأمين العام في العمل على
النهوض بتحسين الكفاية والإنتاجية في إدارة الأمم
المتحدة.

وعلى غرار المتكلمين الذين سبقوني أغتنم هذه
الفرصة لكي أهنئ وكيل الأمين العام جوزيف كونر على
إذكائه روح الإدارة السليمة في منظمنا. ويبدو أن كثيرا
من الحكومات قد تعلمت، خلال هذا العقد الذي تفرض
فيه الميزانيات ضرورة خفض المصروفات، أن من
الضروري إعادة تنظيم الموارد وإيجاد العلاقة السليمة
بين العمل والأهداف وإيجاد الوسائل لإعادة تنظيم
بيروقراطياتها وجعلها أكثر فعالية فيما يتصل بعمل
إدارتها. وفي كثير من الأحيان فإنها استلهمت
الاستراتيجيات المستخدمة في القطاع الخاص.

وأشكر الأمين العام على شجاعته في البدء بهذه
المهمة الصعبة في المنظمة. ونحن في أندورا نحاول أن
نستلم المبادئ التي تقود خطى الأمين العام في
إصلاحاته بغية تحسين كفاءة إدارتنا في أندورا.

وثمة نقطة أخرى أود أن أشدد عليها تتصل بقرار
الأمين العام كوفي عنان بتحويل عمل الأمم المتحدة
صوب أهداف واقعية داخل أطر زمنية محددة. ولعل هذه
الاستراتيجية من أجل العمل لتحقيق أهداف تحقق
وفورات للأمم المتحدة وتكون نموذجا يحتذى للجهود
اللازمة لتحقيق التطوير. وهذه هي نفس الاستراتيجية
التي نتبعها في أندورا في مجال الإدارة، والتي أصبحت
يوما بعد يوم أكثر قبولا في العديد من البلدان في أنحاء
العالم كافة.

نحن إمارة صغيرة ومتواضعة، ولا نملك أراضي
شاسعة على امتداد البحار، ولا مناجم اليورانيوم في
المقلب الآخر من العالم، ولا احتياطات نفطية تحت
ترابنا. إن مصالحننا لا تتعدى حدودنا. ونحن، قبل كل
شيء، أصحاب الرقم القياسي للسلام في العالم - قرابة
٧٠٠ عام. ولكل هذه الأسباب، تسمح أندورا وبلدان
صغيرة أخرى لنفسها أن تتأمل في مستقبل البشرية
ورفاه الشعوب ونحن نقرب من الألفية الثالثة - دون أي
إحباط بخفايا الأمور.

والواقع أن عدة شعوب فوجئت باكتشافها أننا
نتنخب حكومتنا ديمقراطيا منذ عدة قرون، وإننا
استعملنا عقوبة الإعدام لآخر مرة قبل ما يزيد على ٥٠
عاما. إن الأندوريين باختصار، قادرون على حل مشاكلهم
بدون استعمال القوة. وبفضل هذا الإرث، وبلا تكبر أو
افتخار في غير محله، نود أن نعزز الإصلاحات التي تمكن
الأمم المتحدة من أن تصبح أفضل أمل لشعوبنا.

لقد ذكر عمانوئيل كانت في مقالة له مؤرخة عام
١٧٨٤ ما يلي:

"لو سئلنا عما إذا كنا نحيا حاليا في عصر
مستنير، فالجواب هو لا، بيد أننا نعيش في عصر
من التنوير".

هل نحن نحيا الآن، في نهاية القرن العشرين في
عصر مستنير؟ إن أزمت التنمية والصراعات المسلحة
التي لا تزال تصيب كوكبنا ببلواها تجعلنا نعتقد عكس
ذلك. وبغية تحقيق هدفنا المتمثل في العيش في عصر
من التنوير، يجب أن نعتمد على الأمم المتحدة ومثلها،
ويجب أن نعتمد أيضا على البلدان الصغيرة التي لن
تقصر أبدا في الدفاع عنها.

إن اقتراحات إصلاح الأمم المتحدة التي قدمها الأمين
العام نابعة من ضمير حي وهي عادلة وخلاقة وعملية.
وأنا لن أعلق بإسهاب على الهيكل الإداري الجديد الذي
يقترحه السيد كوفي عنان. ويبدو لنا أن الاستفادة من
مساعدة شخص يشغل منصب نائب للأمين العام هي
مطمح طبيعي. فجميع الأشخاص الذين يخدمون البلدان
على أعلى المستويات يعرفون مقدار الوقت الذي يجب
أن يخصصه لمسائل البروتوكول وللاجتماعات الصغيرة.
ومن الضروري للأمم المتحدة أن تخفف من أعباء جدول
أعمال الأمين العام حتى يتمكن من التركيز على المشاكل

إن الأمم المتحدة وحدها بوصفها منظمة عالمية، لديها الهيكل اللازم لتحقيق المشاريع اللازمة لتحقيق التنمية العالمية في الأمد الطويل. لذلك فإننا نشي على مبادرة الأمين العام لإصلاح الممارسات المؤدية الى التنمية. وأندورا تؤيده في هدفه لتقليل الازدواجية وزيادة تنسيق الموارد. وفي العقد القادم ينبغي أن نأتي الى الأمم المتحدة بأذكي القرائح الموجودة في هذا الكوكب ونضعها للعمل بروح مشتركة من الترشيح من أجل تفهم أسباب التخلف وكذلك الطريق الواجب اتباعه بغية استئصاله في القرن الحادي والعشرين. وكما أن منظمة الصحة العالمية تستأصل الأمراض التي تصيب مواطني العالم، ينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تكون عاملا حفازا لاستئصال الشرور التي تحيق بشعوب العالم.

ونحن نشاطر القلق الخاص الذي أعرب عنه الأمين العام فيما يتصل بالبيئة الطبيعية، القاسم المشترك للعالم. فإذا ماتت الأرض خلال القرون القادمة فإنها ستأخذنا معها، الأغنياء والفقراء، شعوب الشمال وشعوب الجنوب.

أشار الرئيس في خطابه الافتتاحي في الأسبوع الماضي الى كارثة تشرونوبيل النووية باعتبارها كارثة لا يخيم شبحها على بلده فحسب بل علينا جميعا. لذلك فإننا نوافق على خطة الأمين العام لتحويل مجلس الوصاية الى جهاز لحماية سلامة البيئة العالمية والمناطق المشاع مثل الغلاف الجوي والفضاء الخارجي.

ونحن نؤمن أيضا بمهمة السلام التي يستشرفها الأمين العام للأمم المتحدة. فهناك بالنسبة لكل صراع "قبل"، و"وسط"، و"بعد". وقد تعلمت أندورا خلال القرون السبعة التي عاشتها في ظل السلام أنه من الأفضل التحرك خلال مرحلة "قبل". ويطلق العالم على هذا العمل الدبلوماسية الوقائية.

قد يكون من السهل استبعاد البلدان الصغيرة باعتبارها نتاجا شاذا غير ذي موضوع للصدف التاريخية. إننا لا نقدر حق القدر تلك المشاق التي مرت بها العديد من هذه البلدان - وأندورا من بينها - في لحظات تاريخية معينة والتي كان من الممكن أن تؤدي الى اختفائها من على وجه الأرض. ونحن دولة ليس لها جيش ولا نستخدم القوة، ومن ثم فقد تعلمنا بحكم الضرورة أهمية الدبلوماسية. وفي الأمم المتحدة

ولعله من المفهوم جيدا أن هذه الاصلاحات الهيكلية والوظيفية ستؤدي الى وفورات كبيرة في ميزانية الأمم المتحدة. بيد أنه من الأهمية بمكان أن تسدد الدول الأعضاء ديونها للمنظمة حيث وافقت على أن تقوم بذلك عند قبولها لميثاق الأمم المتحدة. ولنكن واضحين: إن تأخير السداد للأمم المتحدة يشكل عقبة كبيرة أمام أي محاولة للإصلاح حيث أنه سيكون من المستحيل تقريبا إحرار تقدم ما لم تدفع الاشتراكات وفق الشروط المقررة.

وأود أن أؤكد أن بلدي، أندورا، يسدد أنصوبته المقررة في ميزانية المنظمة بشكل يمكن التعويل عليه وعلى أساس دخل الفرد، كما تفعل العديد من البلدان الأخرى. فإذا كان كل مواطن في بلدي يسهم بدولارين تقريبا في السنة في الميزانية العادية للمنظمة، لماذا لا يفعل الشيء ذاته شعوب البلدان المتقدمة النمو الأخرى، حتى عندما يكون المبلغ المطلوب منها بالنسبة للفرد يقل كثيرا عما يسهم به الفرد في أندورا؟ ومن حسن الحظ أن هناك مواطنين مثاليين جديرين بالاعجاب يستطيعون التعويض عن قصور بلدانهم.

إننا نمس قبل كل شيء موضوعا هاما، وهو ثقتنا أو عدم ثقتنا بالأمم المتحدة. وأندورا لديها ثقة كاملة بالأمم المتحدة. ومع أننا نعتقد أن إنشاء صندوق دائر بمبلغ ١٠ بليون دولار هو مجرد علاج مؤقت للحالة المالية التي ما كان ينبغي أن توجد، فنحن على استعداد لتقديم مبلغ اضافي يبلغ ١٠ في المائة من إسهامنا السنوي لصندوق الطوارئ هذا، إذا كانت الدول الأعضاء الأخرى تؤيد هذا النهج بنفس القدر وبشرط أن يقوم المديونون - الكبار والصغار على السواء - بسداد ديونهم في المستقبل.

إن الأمين العام يطلب منا أن ننظر في النهوض بالتنمية المستدامة باعتبارها أولوية رئيسية لإصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا الكوكب القادر، قبل حلول الألف عام الثالثة، على إنتاج مركبات تسافر الى القمر والمريخ، وعلى إنتاج حواسيب متطورة تساعدنا، وعلى إنشاء شبكات للسفر تربط أولان باتور بجوهانسبرغ أو أندورا لا فيلا بليما في غضون ساعات قلائل - في هذا الكوكب الذي تحققت فيه منجزات لا حصر لها - يسفر فجر سنة ٢٠٠٠ عن وجود مئات الملايين من الفقراء وعن وجود تدهور مزعج في بيئتنا. كيف يمكننا أن ننتقل من الأقوال الى الأفعال ومن التحسر على مشاكل العالم الى الالتزام، وأن نتخذ التدابير اللازمة لتلافي التدهور الحالي؟

بصورة أفضل - وهي في ذلك تشابه أية منظمة إنسانية وخاصة أهدافها ومواطن قوتها.

واليوم، أود أن أؤكد على الحاجة إلى بذل جهد شامل ومستمر لتقديم الأمم المتحدة إلى العالم. إننا نعيش في عالم المظاهر، كما أثبتت ذلك بوضوح الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة. فقد شهدت تلك الفترة وفاة شخصيتين عظيمتين: الأولى كرسيت حياتها بتفان لخدمة الفقراء، والثانية جرّوت على احتضان المرضى الذين لا يجرؤ أحد على لمسهم. هاتان الإمرأتان، الأم تيريزا التي عاشت في كلكتا، وديانا، أميرة ويلز، عاشتا في ظل الاهتمام الشعبي واستطاعتا استخدامه لنشر رسالتيهما الإنسانيّتين. فني بريطانيا العظمى، يتحول صندوق أميرة ويلز ليصبح من أكبر الصناديق في العالم. ومع هذا، يصعب علينا أن نحصل على التعاطف الشعبي والتبرعات للأمم المتحدة، على الرغم من، أنها أول وأهم أداة للأعمال التي تعود بالفائدة على البشرية أجمع.

فما السبب يا ترى؟ ربما لأنها تعاني من مشكلة الصورة التي تنطبع في أذهان الناس عنها. في هذه السنوات الأخيرة في هذا القرن، دعونا نوثق الصلة بين الأمم المتحدة والشعوب التي يشير إليها ميثاقها. دعونا نبين لتلك الشعوب أن أعضاء السلك الدبلوماسي في عام ١٩٩٧ ليسوا مجرد نساء ورجال لا عمل لهم سوى التجوال في دهاليز هذا البناء. وربما تكون فكرة طيبة - على غرار منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي حققت وجودا حيا وفعالا في أندورا من خلال لجنّتها الوطنية - أن نطلب من الشخصيات المشهورة وقادة الرأي أن يكونوا متحدّين باسم الأمم المتحدة في بلدانهم وفي أرجاء العالم. ففي يدنا الرسالة والولاية وما حققناه من نجاحات، ولكننا لم ننجح بنفس القدر في إبلاغها، مما جعل الجماهير تنسى أعمالنا. دعونا ندرس معا استراتيجيات العلاقات العامة والاتصالات اللازمة للأمم المتحدة في هذه الدورة الثانية والخمسين، دورة الإصلاح.

قبل شهرين، وخلال مشاركتي في أعمال الجمعية العامة عندما أعلن الأمين العام إصلاحاته، أردت التركيز على نقطتين هامتين للغاية بالنسبة لوفد أندورا. واليوم أود أن أؤكد من جديد على هذين الجانبين. أولا، أؤكد على أهمية البلدان الصغيرة في عملية الإصلاح هذه. فإذا كان الإصلاح سيؤدي إلى الابتعاد عن المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، فإن منظمّتنا لن تبقى عالمية الطابع. وصحيح أن الإصلاح لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة البلدان الأكبر، إلا أنه

يتعين علينا أن نستخدم هذه الدبلوماسية بمحض اختيارنا ورغبتنا.

لماذا لا ننظر، من بين بدائل أخرى، في إنشاء نظام موثوق به للمعلومات يتصف بالفطنة لقياس درجة الحرارة السياسية لبؤر التوتر في أنحاء العالم كافة؟ لماذا لا نمكن مجلس الأمن من أن يبحث في مناقشاته هذه المسائل الصعبة قبل نشوء الصراع وقبل أن يشتعل وتتجاوز حرارته نقطة الاحتراق؟ لماذا لا نأخذ في اعتبارنا ونحن ننظر في إصلاح الأمم المتحدة وفي حجم المجلس وتشكيله، أن نركز بشكل أكبر على عمله في العمق بغرض إعطائه الوسائل اللازمة للقيام بالدبلوماسية الوقائية؟

إنه لمن دواعي الأسف حقا أن الأمم المتحدة ليست الأداة الأفضل للتدخل المسلح خلال صراع ما، اللهم إلا إذا كان ذلك لأسباب إنسانية. وربما تغيرت هذه الحالة إذا نجحنا في إنشاء قوة أكبر ذات قدرة أكبر على الرد العسكري. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد في تضييد الجراح بعد الصراع. فالأمم المتحدة إذا ما أعطيناها الوسائل، يمكن أن تصبح قوة إنسانية وقائية من الدرجة الأولى. وأندورا، التي ليس لديها جيش ولا ترغب في أن يكون لديها جيش، تنتظر حاليا في إنشاء قوة إنسانية تمشي مع تلك الأهداف ومع التضامن الدولي الذي ينص عليه دستورنا.

ليس هناك سبيل أفضل لمنع الصراعات من تعليم حقوق الإنسان والديمقراطية والنهوض بهما. ويقول لنا العلماء السياسيون إن الديمقراطية لا تشن الحرب بعضها على بعض. والحس السليم يقول لنا إن الشعب الذي يحترم ويحل مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سيجد دائما سبيلا سلميا لحل خلافاته بطريق التفاوض. ولهذا السبب طلبت من سفيرنا لدى الأمم المتحدة أن يكرس جزءا كبيرا من جهوده في المقر للجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، كما فعل من قبل. وقد طلبت منه أن يدرس بعناية الأساليب التي يمكن بها للجنة الثالثة أن تعزز من اجراءاتها حتى يمكن لروح الإصلاح التي تسري في الأمم المتحدة خلال هذه الفترة أن تعم جميع محافلها.

وتؤمن أندورا بالأمم المتحدة وتؤيد، على المستوى العالمي، رغبة الأمين العام في إصلاحها. وقد شرحت للتو ما هي دوافعنا، ولكن لأن الشعوب والدول تؤمن بالأمم المتحدة، لا بد لنا من أن نضم وظائفها ومواطن ضعفها

وأود كذلك أن أرحب مرة أخرى بانتخاب السيد كوفي عنان أميناً عاماً لمنظمتنا. وبتلقيته إلى هذا المنصب، يعترف المجتمع الدولي بخصاله التي أضفت عليه وعلى بلاده وعلى القارة الأفريقية بأسرها هذا الشرف. وأود بالنيابة عن وفدي، أن أشيد به لتفانيه في قضية السلم والأمن الدوليين ولكل ما يفعله لتحسين كفاءة الأمم المتحدة ومصداقيتها عن طريق تحسين قدرتها على الوفاء بمتطلبات عالم اليوم.

لقد احتفلنا منذ عامين بنصف القرن الأول للأمم المتحدة. وتعهدنا رسمياً مرة أخرى بالعمل معا لندفع بالسلم والتنمية والمساواة والعدالة والتفاهم فيما بين شعوب العالم قدماً. وتتيح لنا الدورة الحالية فرصة أخرى لتقييم عملنا الجماعي في وقت نستعد فيه لدخول القرن الحادي والعشرين حاملين معنا إنجازات كبيرة بالتأكيد، ولكننا نواجه أيضاً تحديات لا حصر لها.

وفي سعيها الدائم لرفع مستوى حياة الشعوب، اعتمدت منظمتنا استراتيجيات بديلة تقوم بتنفيذها للوفاء باحتياجات عالم يمر بتغيير مستمر. إن إعلان عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، وعقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للبيئة والتنمية كلها أعمال تبرهن على تصميم الأمم المتحدة على مواجهة المشاكل الكبيرة لعصرنا. ولكن لا بد لنا أن ندرك أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإقامة نظام عالمي جديد، فإننا لا نزال ننتظر تحقيق السلم والأمن والتنمية والنمو المنشود.

وعلى الرغم من الانفراج الذي ساد منذ نهاية التناحر بين الشرق والغرب، لا يزال الوضع السياسي الدولي يعطي صورة قاتمة، تتسم باستمرار النزاعات والتوترات والصراعات. وعلى الرغم من بذل جهود متفرقة لتسوية هذه الأزمات، فإن الحلول النهائية لا تزال تراوغيًا. ولهذا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء مستقبل الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عجزنا تجاه عودة الإرهاب، وتردي الفقر، واستمرار نمو عدد اللاجئين والأشخاص المشردين، وتدهور البيئة، يقلل من أملنا في تحقيق الأهداف النبيلة المكرسة في الميثاق لبناء عالم أفضل للأجيال المقبلة.

بدون دعم البلدان الصغيرة لن يكون الإصلاح إلا إصلاحاً جزئياً. ثانياً، دعوت إلى مشاركة الشباب مشاركة أكبر في عملية الإصلاح وفي أعمال الأمم المتحدة. وهذا أمر له أولوية بالنسبة لوفدنا: دعونا نصنع المستقبل مع الذين سيرثونه.

وأختتم كلمتي اليوم بدعوة أمل وصوت إيمان: إيمان بالأمم المتحدة وبقدرتها على التحول والتحسين في سعيها إلى تحقيق السلام والتنمية؛ وثقة بأمينها العام، الذي بدأ ولايته، كما ينبغي، بحزم وتصميم؛ وأخيراً، إيمان لا يتزحزح بأن التطور البشري لا يمكن وقفه. ومن خلال الأمم المتحدة، دعونا نجعل الألفية الجديدة عصراً للتنوير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر صاحب الفخامة رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد مارك فورني مولني، رئيس حكومة إمارة أندورا، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كوفي بانو، وزير الخارجية والتعاون في توغو.

السيد بانو (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى من سبقوني في التقدم لكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني على انتخابكم الباهر رئيساً لجمعيةنا.

ولسلفكم المرموق، السيد غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، يود وفدي أن يعيد تأكيد ارتياحه لما أبداه من كفاءة وقدرة في إدارته لأعمال الدورة الحادية والخمسين. ونود مرة أخرى أن نعرب له عن خالص تقديراتنا.

الأساسية لمنظمتنا. ونحن في توغو يسعدنا أن نرى الأمم المتحدة وهي تقدم المزيد يوماً بعد يوم عن طريق الجهود المتضافرة. ويؤكد بلدي التزامه الذي لا يتزعزع بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات وفقاً للقانون الدولي، ويشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون في هذه الناحية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وحينئذ سيكتسب الفصل الثامن من الميثاق معناه الكامل.

وبالرغم من كل الجهود، لا يزال السلام على كوكبنا مهدداً، وخاصة في القارة الأفريقية. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو، تشعر توغو بالقلق إزاء الحالة السائدة هناك منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ولنا وطيد الأمل في أن يضع المتخاصمون سلاحهم مؤثرين الحوار وفقاً لروح قمة لبرفيل المنعقدة في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، التي شارك فيها ثمانية رؤساء دول، بمن فيهم الرئيس إياداما رئيس جمهورية توغو. وتوجه حكومة توغو نداء عاجلاً إلى إخواننا في الكونغو أن يعقدوا اتفاقاً نهائياً لوقف إطلاق النار في أسرع فرصة ممكنة، حتى يمكن وزع قوة التدخل الدولية، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، كما خططت لذلك تلك القمة الأخيرة.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فغني عن البيان أن توغو شاركت في البحث عن حل سلمي للأزمة باستضافتها في آذار/مارس في لومي قمة خاصة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها في أفريقيا. وإذ تواجه بوضع سياسي جديد، فإن حكومتي تحت السلطات في كينشاسا على أن تبذل كل ما في وسعها لتهيئة مناخ ملائم للمصالحة الوطنية حتى تتمكن من التصدي لمهمتها الأولى في مجال التنمية.

وفي سيراليون تعرض الأمل الذي تولد بإنشاء نظام ديمقراطي، على أثر التوقيع على اتفاق السلام في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة، إلى اختبار صعب بانقلاب ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. إن بلدي يدين هذا الانقلاب بقوة، ويطالب باستعادة النظام الدستوري، ويعرب عن وطيد الأمل في أن تحل هذه المشكلة بطريقة سلمية حتى يمكن تجنب أزمة أخرى في منطقة غرب أفريقيا شبه الإقليمية في وقت يقترب فيه الصراع الليبيري من نهايته. ويسعد شعب توغو أن يلاحظ أنه قد تم وفقاً لاتفاق أبوجا إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية

وفي هذا السياق، فإن توغو، بقيادة رئيس الجمهورية السيد غناسينغبه إياداما، تسعى إلى تعزيز القاعدة السياسية والقانونية لدولة قائمة على سيادة القانون وجعل التنمية، وفي المقام الأول القضاء على الفقر، حجر الزاوية في سياستها.

لقد دخل مواطنو توغو حقبة جديدة ببلوغ قدر أكبر من الحرية والعدالة والتقدم بغية جعل بلدهم بلداً ديمقراطياً موحداً ينعم بالرخاء. وتتجلى في كل يوم إرادتهم في أن تعبر أعمالهم عن هذه الرغبة العميقة الجذور في العيش معاً في سلم ووحدة. ووفقاً للمراقبين المتترسين ذوي النوايا الحسنة، فإن المؤسسات الديمقراطية المنشأة في توغو تثبت نفسها كل يوم. وأصبحت الجمعية الوطنية محفلاً بارزاً للمناقشة الديمقراطية، وفي هذا دليل ثابت على التزام البلد بترسيخ الديمقراطية فيه.

وقد تم إنشاء معظم مؤسسات الجمهورية التي ينص عليها الدستور، ومنها على سبيل المثال الهيئة العليا للوسائل السمعية والبصرية والاتصالات، والمحكمة الدستورية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للمحاكم.

وإدراكاً منهم، علاوة على ذلك، بأنهم يتحكمون في مصيرهم بأنفسهم، قرر التوغوليون أن يعملوا معاً على أن تستند إدارة الشؤون العامة في بلدهم إلى أسس سليمة وشفافة. وكيف لا نشعر بالسعادة وقد حققنا مستويات عالية من الأداء الاقتصادي بفضل الجهود المبذولة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج الحكومة؟ فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٦، وطراً على معدل التضخم تحسن واضح بالمقارنة بعام ١٩٩٥ بفضل السياسة الحكيمة للأجور والنقد. وسمح لنا تحسن قدرتنا على المنافسة في مجال التصدير وزيادة التعاون تدريجياً، بتصحيح ميزان المدفوعات وتعزيز مساهمة توغو في احتياطات الاتحاد الاقتصادي والمالي لغرب أفريقيا. ويأمل الشعب التوغولي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه له في تقدمه نحو الشرعية وحكم القانون، وأن يساعده في إكمال عملية الانتعاش الاقتصادي.

إن حفظ السلام سيظل أولى مهام الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نشدد بالقدر الكافي على أن الحيولة دون نشوب الأزمات، وتهدئة التوتر، والفصل بين المتحاربين وإيجاد حلول نهائية للصراعات، ستظل من ضمن المهام

وتحت توغو الطرفين على استئناف المفاوضات وفقا لاتفاقي ١٩٩٣ و١٩٩٤ من أجل إعادة انطلاق عملية السلام وتحقيق تسوية شاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، الذي استمر حتى الآن أكثر من نصف قرن ويهدد سلام وأمن دول المنطقة.

وأنتقل الى الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وقد ظلت توغو تتابع باهتمام كبير المحادثات الجارية وتدعو الى إقامة سلام دائم في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن تستمر المفاوضات التي بدأت، وأن تكمل بالنجاح.

ويعلم الجميع أن معظم هذه الصراعات أُلحقت أضرارا ولا تزال تلحقها بالكثير من الضحايا بما في ذلك اللاجئين والأشخاص المشردون.

إن انتشار الأسلحة، من أي نوع كانت، فيه تهديد للسلام والأمن. ومن المؤكد أن جهودا تستحق الشناء قد بذلت لخلق عالم خال من شبح الحرب النووية. إلا أنه يجب التشديد على أن صون السلم والأمن الدوليين يتوقف على نزع السلاح العام والكامل. ويرحب بلدي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويعتبر دخول اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/ابريل من هذه السنة عملا حاسما من جانب المجتمع الدولي في بحثه الدائم عن عالم ينعم بالأمن. وبمصادقتها على هذه الاتفاقية، أرادت توغو أن تؤكد التزامها المطلق بنزع السلاح العام والكامل. وهي تأمل أن يساعد تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في أن يجنب البشرية الشرور التي لا حصر لها الناتجة عن استخدام هذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، يرحب بلدي بالعملية التي بدأت في أوتاوا في عام ١٩٩٦ والتي اختتمت في أوسلو باعتماد المعاهدة المتعلقة بحظر استخدام وتخزين وانتاج ونقل هذه الألغام، وتدميرها. ونأمل أن تصادق جميع الدول على تلك المعاهدة التي ستكون مفتوحة للتوقيع في كانون الأول/ديسمبر المقبل، وأن تطبقها بدقة، حتى يمكن، بفضل طبيعتها العالمية، إنقاذ العديد من الأرواح البشرية.

إن انتهاء سياسة الاستقطاب الثنائي مع إنتهاء الحرب الباردة أتاح للمجتمع الدولي المجال لكي يرى عالما

وانتخابات مجلس الشيوخ مؤخرا في ١٩ تموز/يوليه في جو من النظام والشفافية والسلام. وينتهز وفدنا هذه الفرصة ليشيد بالمهمة التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بدعم من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، منذ بداية الصراع وحتى إقامة المؤسسات الديمقراطية الجديدة.

وأود، علاوة على ذلك، نظرا لحالة عدم الاستقرار التي تمر بها افريقيا، أن أذكر الأطراف المعنية بأنه يجب عليها أن تسعى الى منع نشوب الصراعات بين الأشقاء، التي تنحرف بهم عن توجيه طاقاتهم نحو طريق التنمية. ولذلك فإنه لا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لإنشاء قوة افريقية لحفظ السلام، كما اقترح ذلك لأول مرة الرئيس إيادما في الدورة الثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في تونس في عام ١٩٩٤. وهناك الآن حاجة عاجلة لإنشاء هذه القوة التي يمكن أن تستجيب بسرعة وفعالية لأي صراع مسلح، من أجل استعادة السلام والاستقرار بأسرع ما يمكن حيثما كان ذلك ضروريا.

وأود أن أعود مرة أخرى في هذه السنة الى مسألة المركز الإقليمي التابع للأمم المتحدة المعني بالسلام ونزع السلاح في افريقيا، وأن أرحب بإيفاد الأمين العام بعثة من المستشارين الى لومي وعواصم أفريقية أخرى لاستكشاف طرق ووسائل لتنشيط المركز. ويتضح من القرار الذي اتخذته في هراري الدورة الثالثة والثلاثون لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية أن للمركز دورا هاما في حفظ السلام والأمن في افريقيا، وكذلك في منع الصراعات في القارة.

ولا أستطيع هنا أن أغفل ذكر الحالة في أجزاء أخرى من العالم.

ففيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن بلدي، الذي رحب في الماضي بالشجاعة والالتزام وروح المبادرة التي تحلى بها القادة الاسرائيليون والفلسطينيون في تنفيذ الجدول الزمني للانسحاب من الأراضي المحتلة، يساوره القلق حاليا إزاء احتباس عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نشجب استمرار سياسة بناء المستوطنات واستئناف أعمال العنف، التي لا تفيد في شيء غير تقويض مناخ الثقة الذي يشكل مطلبا أساسيا لاستمرار الحوار.

وبالرغم من الجهود الحميدة التي تبذلها الحكومات الأفريقية في إطار برامج التكيف الهيكلي، فإن الحالة الاقتصادية في دولنا ما زالت صعبة، والأحوال المعيشية لسكاننا تزداد سوءاً. ونظراً لهذه الحالة، قام المجتمع الدولي بوضع استراتيجيات مختلفة لمساعدة الدول الأفريقية على التوصل إلى حلول ناجعة ودائمة لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية العديدة. وينبغي أن نرحب هنا بالمبادرة الخاصة بأفريقيا على مستوى المنظومة، التي يعتقد وفد بلدي أنها تدعم وتكمل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وكذلك برنامج عمل القاهرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا.

كذلك يشيد وفد بلدي بحكومة اليابان، التي لم تتوان في دعمها للبلدان النامية، والتي اتخذت مبادرة إيجابية تتمثل في التخطيط لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني للتنمية في أفريقيا، في ١٩٩٨. وحذا لو عملت مختلف الأطراف المهمة بالتنمية الأفريقية الذين سيشاركون في هذا المحفل، بمن فيهم الأفارقة أنفسهم على زيادة درجة مشاركتهم في مفهوم برامج التنمية لقارتنا وتنفيذها.

ولا يمكن اليوم تصور سياسات التنمية لبلداننا بدون التعاون والتكامل الإقليمي. وفي هذا المضمار، فإن دخول المعاهدة التي تنشئ الجماعة الاقتصادية الأفريقية حيز النفاذ إنما هو دليل جيد على عزم الدول الأفريقية على تعبئة جهودها بغية تحقيق التنمية المستدامة. وتود توغو أن تؤكد مجدداً على التزامها بسياسة التكامل الاقتصادي للقارة، وتحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم البلدان الأفريقية في جهودها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى تعزيز ازدهار ورفاه سكانها.

ويسرنا أن نشير إلى أنه بعد مرور ٥٢ عاماً على اعتماد ميثاق سان فرانسيسكو، فإن هناك العديد من العمليات الجارية تستهدف بصورة خاصة تعزيز منظومة الأمم المتحدة، وحل الأزمة المالية للمنظمة، وإعادة تشكيل الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وفي المجالات ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن خصوصاً، فإن من الأهمية بمكان أن تهدف المناقشات الجارية بشأن إعادة تشكيله إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، والنجاح في تحقيق ذلك. وهذا التوسع ينبغي أن يأخذ في

تجري فيه من الآن فصاعداً تعبئة الجهود للقضاء على الفقر من أجل ضمان التنمية والرفاه للبشر. ومع ذلك، فإننا مضطرون للإشارة إلى أنه بالرغم من هذه البيئة المؤاتية للسلام والتوسع الاقتصادي، ما زال الفقر يستشري دون توقف وما زال يشكل ظاهرة بارزة في عالمنا، وهذا مثال واضح على فشل العديد من الاستراتيجيات الإنمائية التي تقدم بها المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، فإن الحالة في أفريقيا تدعو إلى القلق الشديد. فعبء الدين الخارجي، وانخفاض عوائد الصادرات والنتائج غير المؤاتية التي أسفرت عنها الاختلالات التجارية، كلها تسهم إلى حد كبير في زيادة تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان. وقد شهد الاقتصاد العالمي، الذي اتسم في نهاية القرن بظاهرة العولمة، نمواً عاماً في جميع البلدان تقريباً إبان السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، فمما يؤسف له، أنه بالرغم من هذه العولمة، فإن القواعد التجارية الجديدة لم تفسح المجال أمام إزالة الحواجز التي تضعها البلدان الصناعية لحماية صناعاتها وزراعتها. ويتبع ذلك أنه لا يزال من الصعوبة بمكان وصول منتجاتنا إلى أسواقها.

وهذه التدابير الحمائية، التي تلحق ضرراً بالغا بالبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، تقضي على الجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية لإتاحة انطلاقة جديدة لنمو اقتصاداتها من خلال الصادرات.

ولا يستطيع المرء أن يؤكد بما فيه الكفاية على مدى الضرر الذي يلحقه إغلاق أسواق الشمال أمام منتجات البلدان النامية. فهذه الحالة تحرم بلدان الجنوب من دخل هام من العملات الأجنبية، وهو ضروري للنهوض بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن حكومة توغو تقدر تقديراً كاملاً استعداد البلدان الغنية، الذي تؤكد مجدداً في مؤتمر قمة دنفر المعقود في حزيران/يونيه الماضي لأن تزيد من فتح أسواقها أمام بلدان الجنوب. ونعتمد أن البلدان المتقدمة النمو، برفعها الحواجز الحمائية، ستسهم إسهاماً حقيقياً ولموسماً في جهود التنمية التي تبذلها البلدان الأقل ثراءً.

وفي ضوء هذا، تعتقد حكومة بلدي أن العولمة يجب أن تكون مصحوبة بحافز لزيادة التضامن. يتسم باستعداد بلدان الشمال لشراء سلعنا الأساسية بأسعار مجزية.

الخارجية والتجارة الخارجية والتعاون في لكسمبرغ، الذي يتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بوس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أود أولاً، سيدي الرئيس، أن أتوجه إليكم بأحر تهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وبوصفكم مهندسا للاستقرار، فإنكم اضطلعتم بدور كبير في إبرام عدد من الاتفاقات الرئيسية مؤخرا مع البلدان المجاورة لأوكرانيا. وإنني واثق من أن تلك الخبرة، والخبرة التي اكتسبتموها في مجال العلاقات الدولية وفي الأمم المتحدة، ستكون عوامل حاسمة في توجيه هذه الدورة لتحقيق نتيجة ناجحة. وأود، سيدي، أن أؤكد لكم تأييدنا التام.

وأود كذلك أن أتوجه بالشكر إلى سلفكم السفير غزالي، على إدارته باقتدار ومهارة أعمالنا في الدورة الأخيرة للجمعية العامة. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري لأميننا العام، السيد كوفي عنان، على العمل الرائع الذي اضطلع به منذ توليه منصبه، وبخاصة اقتراحاته الواسعة النطاق لإصلاح الأمم المتحدة التي قدمها في ١٦ تموز/يوليه الماضي.

إنه لشرف لي أن أحاطب الجمعية اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي الذي يسعى مثل الأمم المتحدة إلى تغيير وتجديد نفسه لكي يواجه تحديات الألفية الجديدة بفعالية أكبر.

إن العولمة، بتأكيدنا على الترابط المتزايد بين الأمم واقتصاداتها، تُحدث تغييرات عميقة في العلاقات الدولية. وإحدى السمات الخاصة بهذه العولمة هي الثورة الحقيقية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تلغي أية فكرة عن البعد الجغرافي. والعولمة، وقد تميزت بسرعة التدفقات المالية والتجارية وبزيادة تكامل الأسواق، هي مصدر للتقدم وللفرص الجديدة. ورغمما عن هذا، فهي تثير أيضا بعض الأسئلة الخطيرة، حتى بين البلدان الصناعية، التي تعاني من زيادة مقلقة في البطالة. وفي الوقت ذاته، نلاحظ أن هذه التطورات تمر ببلدان نامية كثيرة تظل في فقر شديد. إن ما يزيد على ١.٥ بليون نسمة ما زالت تعيش في فقر مدقع. ولا نستطيع أن نظل غير مباليين بهذه الحالة.

الاعتبار مصالح البلدان النامية، وأن يستند إلى مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف، حتى يكون المجلس أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية، مما يمكنه من الاستجابة على نحو أنجع لاحتياجات عصرنا.

وفي إطار الجهود المبذولة لإنعاش المنظمة، يلاحظ وفد بلدي باهتمام التدابير التي يتوخاها الأمين العام والتوصيات الواردة في تقريره الذي قدمه في ١٦ تموز/يوليه، والتي تستهدف إعادة تشكيل الأمانة العامة وتزويدها بالوسائل الكفيلة بخدمة الدول الأعضاء بشكل أنجع. وفي هذه الدورة ستتاح للجمعية العامة فرصة المشاركة في إجراء دراسة متأنية ومعمقة للتقرير.

وتود توغو أن تؤكد على أن القرارات والتدابير التي تسفر عنها هذه الدراسة ينبغي ألا تقلل من قدرة المنظمة في ميدان التنمية. ولذا فإننا نأمل، كما اقترح الأمين العام نفسه، بأن تسفر الوفورات الناتجة عن تعزيز قدرة الإدارة عن تمويل لبرامج الأمم المتحدة ذات الأولوية، مثل تلك التي تستهدف القضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية.

ومع إنبلاج فجر الألفية الثالثة، فإن البشرية باتت في مرحلة حاسمة من تاريخها تتطلب مزيدا من الطابع العملي والإبداع والتضامن في تسوية مشاكلها. وفي هذا الصدد، يجب على عالمنا، بروح من التضامن، أن يقوم بمزيد من التعبئة للقضاء على الفقر، الذي هو الشاغل الأول لعصرنا، نظرا لأنه يعيق تماسك المجتمعات والدول ويدمر أساس حقوق الإنسان ذاته ويضر بالبيئة.

ولذا فإننا بحاجة لمعالجة هذا السبب الرئيسي لعدم الاستقرار - أي الفقر - بنفس العجالة والقوة اللتين نطبقيهما في الأزمات السياسية. إذ أن من الواضح أنه لن يوجد أي نظام للأمن الجماعي قادر على البقاء ما لم نسع بفعالية لحسم مشاكل الفقر والبؤس التي هي الحظ اليومي لمعظم سكان العالم.

ولهذا، دعونا نسعى معا إلى نظام دولي جديد يستند إلى السلام والتضامن والعدل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جاك ف. بوس، نائب رئيس الوزراء ووزير

الوجود في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وظهوره سيكون ذروة العملية الطويلة التي مررنا بها في تنفيذ السوق الواحدة. واليورو هو النتيجة المنطقية للمشروع الذي شرع فيه بتأسيس الاتحاد الأوروبي في ١٩٥٧.

ولكي نعد للعملة الواحدة، التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة ناجحة بتقوية التنسيق بين سياساتها الاقتصادية وانتهاج سياسات اقتصادية كلية وسياسات متعلقة بالميزانية أوفر صحة وأكثر استقرارا.

وسيساعد إنشاء اليورو على تحقيق استقرار أعظم ونظام مالي دولي أكثر توازنا. كما سيساعد على تخفيف القلق المالي وسيعطي دفعة نحو تنمية التجارة والاستثمار، مما يؤدي إلى النمو والعمالة على المستويين الأوروبي والعالمي.

وفي ١٧ حزيران/يونيه من هذا العام، توصل رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية سياسية حول معاهدة جديدة بشأن أوروبا، هي معاهدة أمستردام. وستعرض هذه المعاهدة للتوقيع من قبل المفوضية في غضون أسبوعين. وتعتبر معاهدة أمستردام خطوة أخرى في بناء أوروبا وتفتح الطريق إلى الشروع في عملية زيادة العضوية. وهي تتيح اتساقا أعظم في العمل الخارجي للاتحاد، وستمكنه من توقع الأزمات بصورة أكثر فعالية ومن إتاحة حماية أكثر كفاءة لمصالحها الاقتصادية. وهي تؤكد الجانب الدفاعي والأمني للاتحاد الأوروبي، وتوضح بوجه خاص دور الاتحاد فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام وصنع السلام والعمل الإنساني.

كما تهيئ المعاهدة الجديدة لإقامة منطقة من الحرية والأمن والعدالة تساعد الاتحاد على القيام بعمل أكثر فعالية وتنسيقا لمكافحة الإرهاب والجرائم العظمى والهجرة غير المشروعة. وأخيرا، يؤكد عدد من أحكام المعاهدة الأهمية التي يعلقها الاتحاد على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

وفي كانون الأول/ديسمبر القادم، سيتخذ الاتحاد قرارات رئيسية بصدد زيادة عضويته مستقبلا. وقد تبدأ المفاوضات حول الانضمام في أقرب وقت ممكن في العام القادم. وسوف تتجاوز النتائج الدولية لزيادة عضوية الاتحاد بكثير الحدود الجديدة لأوروبا الموسعة، إذ ستضيف زيادة العضوية إلى نفوذ أوروبا في العالم،

نحن قلقون بصورة خاصة بشأن تزايد عدم المساواة في داخل البلدان وبين بلدان الشمال والجنوب، وهذا مصدر خطر للمزيد من الصراع والتوتر.

وإذ تحررنا من خطر المواجهة في عالم الاستقطاب، فإننا نواجه اليوم سلسلة من المشاكل العالمية منها القديم ومنها الجديد؛ التخلف وتزايد السكان، والهجمات الكبيرة بمعدلات متزايدة، والإضرار بالبيئة، وانتشار الأسلحة من كل نوع، والإرهاب، والصراع العرقي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والعنف - العنف الأعمى الكريه ضد الناس الأبرياء الذي نشهده كل يوم تقريبا، كما نراه في الجزائر مثلا، والجريمة التي غالبا ما تكون في صور لم نعهدها من قبل.

ولكي نعالج كل هذه المشاكل بنجاح، من الضروري أن نستمر في مناصرة العدالة والتضامن بين كل البلدان والأفراد، بالإضافة إلى التسامح، وأخص التسامح بالتأكيد، واحترام الآخرين؛ وفوق كل هذا، تقوية التعاون بين الدول على كل من المستويين الإقليمي والعالمي.

والتكامل المطرد الذي يحترم الهوية القومية هو معلّم من معالم سياسة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ففي غضون ما لا يكاد يناهز ٥٠ سنة، نجحنا في تطوير استقرار ورخاء في أوروبا لم تشهده القارة من قبل. والاتحاد الأوروبي قائم على أساس الديمقراطية، نظاما سياسيا، وعلى اقتصاد سوقي اشتراكي نظاما اقتصاديا. واقتصادنا السوقي ليس متحررا من كل القيود، إذ تنظمه اعتبارات الرفاه الاجتماعي. وتتولى الدول زمام المسؤولية الكاملة في ميادين الصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية. ورغم أن هذا النظام يتطلب تعديلا مستمرا، فإن مبادئه مقدسة.

ورغبة من الاتحاد الأوروبي في الاستجابة لتحديات عالم ما بعد الحرب الباردة، فإنه يقترح مواجهة تحديات رئيسية ثلاثة خلال الأعوام المقبلة: إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي؛ وتقوية الأساس المؤسسي عن طريق تنفيذ معاهدة أمستردام؛ والإعداد لزيادة عضوية جديدة في اتجاه أوروبا الشرقية والجنوبية.

ويحتمل أن يكون الاتحاد الاقتصادي والنقدي هو أكثر المشروعات الاقتصادية والسياسية أهمية وطموحا تنفذه أوروبا منذ بداية عملية التكامل. فال يورو، كما ستسمى العملة الأوروبية الواحدة، سيظهر إلى حيز

بمجاللات الصراع في كل أنحاء العالم. ومع ذلك أود أن أؤكد عددا من المسائل التي لا تزال تستحوذ على كل اهتمامنا.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يساهم مساهمة كبيرة في توطيد السلام في كل بلدان يوغوسلافيا السابقة. ويود أن يطور علاقاته وأن يوثق تعاونه مع تلك البلدان طالما ظلت حكوماتها تنتهج سياسة تحترم اتفاقات السلام المبرمة وتمكنها من التقدم صوب الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والأقليات. ومما يثير قلق الاتحاد الأوروبي البطء في تنفيذ اتفاقات السلام في البوسنة والهرسك. ويؤكد أن المسؤولية عن تنفيذ هذه الاتفاقات إنما تقع على عاتق الأطراف نفسها.

ونؤيد بالكامل جهود الممثل السامي السيد كارلوس وستندورب. ونشيد بنائبه السفير جيرد فاغندر، وبالسيد دافيد كريشكوفيتش وبزملائهما الذين يضحون بحياتهم في سبيل التزامهم بإرساء السلام.

ويعقد الاتحاد الأوروبي العزم على الإصرار على التنفيذ الصارم والكامل لاتفاقات السلام في البوسنة والهرسك ولنتائج الاجتماع الوزاري في سينترا. وعلى أساس هذا التنفيذ يكون الاتحاد الأوروبي مستعدا لمواصلة مساهمته في الجهود الدولية للتعمير. ولا يزال الاتحاد يعلق أهمية كبرى على عودة اللاجئين والمشردين، ويطالب بالتعاون التام من جانب جميع الأطراف مع المحكمة الجنائية الدولية بوصفه شرطا لازما للمصالحة الدائمة والسلام العادل.

وبدون التقليل من شأن الصعوبات التي يواجهها الاتحاد الكرواتي - المسلم، فإن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بقلق الأزمة السياسية التي انفجرت في جمهورية صربسكا ويدعو جميع الأطراف إلى احترام العمل الدستوري لذلك الكيان وإلى اتخاذ إجراءات نشطة لإصلاح الشرطة وإرساء حرية الصحافة. ونرى أن إجراء انتخابات تشريعية تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يشكل السبيل الصحيح والديمقراطي لحسم الخلاف السياسي المستحکم في الوقت الحالي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بعقد الانتخابات البلدية مؤخرا، في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر، بمشاركة جميع

وستتيح للاتحاد الأوروبي جيرانا جددا وستجعل أوروبا منطقة مسالمة أكثر اتحادا وأكثر استقرارا.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمواجهتها لهذه التحديات الثلاثة تسعى إلى أن تتحد بصورة أكبر لكي تشكل جبهة واحدة ضد مشكلة البطالة ولكي تتخذ إجراء أكثر فعالية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وانتشار الأسلحة من كل نوع، وللعمل بفعالية أكثر لمنع الإضرار الكبير بالبيئة ولتأمين نمو دائم في الوقت الذي تستخدم فيه موارد العالم بأفضل الطرق الممكنة. وفي الوقت ذاته، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى زيادة نفوذه في الشؤون العالمية، وتعزيز قيم السلام والأمن، والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها بطريقة أكثر فعالية، والدفاع عن مفهومه للنموذج الاجتماعي، وتأكيد وجوده في الأسواق الدولية.

وبهذه الروح، وعملا على دعم التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والمالية، ينمي الاتحاد الأوروبي علاقات شراكة مع كل بلدان العالم.

إن اتحادا أوروبا أوسع وآمن سوف يقوم بإسهام أعظم نحو التعاون الإنمائي مع البلدان الأشد حرمانا. والمساعدة الإنمائية للاتحاد الأوروبي جزء من سياسة رسمت للتغلب على الفقر وعدم المساواة في العالم ولتعزيز التنمية المستدامة.

والاتحاد الآن هو أكبر مساهم في الميزانية العادية للأمم المتحدة وفي ميزانية الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. وهو أيضا أكبر مانح للمعونة الدولية. فالاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يقدم ما يزيد على نصف المعونة الإنسانية التي تقدم في كل أرجاء العالم، ويمول ٥٠ في المائة من المعونة الإنمائية الدولية. نحن نقدم ٤٠ في المائة من المساعدة لعملية إعادة البناء في البوسنة والهرسك، وما يقرب من ٦٠ في المائة من العون الدولي إلى روسيا وإلى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ونصف المعونة إلى الأراضي الفلسطينية وثلث مجموع المعونة إلى الشرق الأوسط.

وكما كان عليه الحال في الماضي، فإن الاتحاد الأوروبي يقدم، في مذكرة تعمم بوصفها جزءا لا يتجزأ من هذا الخطاب، وصفا لعلاقاته بالبلدان الأخرى، إلى جانب مواقفه والإجراءات التي يتخذها فيما يتعلق

توقف إسرائيل بعض التدابير المتخذة بشأن الفلسطينيين، التي نعتبرها غير مفيدة. ونرجو بشكل خاص أن تحول إسرائيل كل الدخل الضريبي المستحق للسلطة الفلسطينية. فليس من مصلحة السلام أن نضعف الاقتصاد والإدارة والقيادة الفلسطينية، أو أن ننمي مشاعر الإحباط والإهانة لدى شعب بأكمله. ويرى الاتحاد الأوروبي أن السلام لا يزال الخيار الاستراتيجي الوحيد والضمان الدائم الوحيد لأمن الطرفين وإزدهارهما.

ومن خلال جهود السفير موراتينوس، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك من خلال علاقات الاتحاد الدبلوماسية، والتزامه الاقتصادي، وعلاقات الصداقة والثقة التي تربطه بمختلف الأطراف، يواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها، وبخاصة مع الولايات المتحدة، لكي تبدأ عملية السلام من جديد.

وفي أفريقيا، حدثت تطورات ضخمة في الأشهر القليلة الماضية، وبخاصة في منطقة البحيرات الكبرى التي لا تزال تواجه مشاكل خطيرة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الجهود المبذولة هناك، وفي أماكن أخرى، من جانب منظمة الوحدة الأفريقية التي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمم المتحدة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود كل من السيد آيللو، ممثله الخاص، والسيد سحنون، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وللأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. ولهذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يهدف إلى إرساء السلام، وتوطيد عملية المصالحة الوطنية في البلدان المعنية، وتهيئة مناخ مواتم للعودة الطوعية للاجئين، وتيسير إقامة حياة ديمقراطية عادية. ونؤيد إقامة حكم القانون، الذي سوف يقضي على مناخ الإفلات من العقاب السائد في المنطقة، ويشجع انتعاشها الاقتصادي والاجتماعي.

إن تولي السلطات الجديدة زمام الحكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشير إلى تغيير بالغ الأهمية في الكونغو، بل وفي أفريقيا برمتها. والاتحاد الأوروبي يدرك نطاق متطلبات التعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو على استعداد للإسهام في دعم ذلك الجهد. ويؤكد الاتحاد استعداده لاستئناف التعاون مع تلك الحكومة على أساس تدريجي. ولكن استئناف التعاون سيعتمد، وفقاً لاستنتاجات مجلس أوروبا في أمستردام، على التقدم المحرز في مجالات حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية، وإقامة حكم القانون.

الأطراف. وتشكل هذه الانتخابات خطوة هامة في عملية إرساء الديمقراطية في البوسنة والهرسك. ونناشد الأطراف أن يحترموا نتائجها بالشكل الذي تصدق عليه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي قلقاً إزاء الحالة في كوسوفو، وبخاصة عدم احترام حقوق الإنسان ومبادئ حكم القانون.

وبالنسبة لقبرص، يأسف الاتحاد الأوروبي لأن المحادثات بين الطائفتين تحت رعاية الأمم المتحدة لم تحقق تقدماً. وندعو زعماء الطائفتين إلى استئناف المحادثات كما اقترح السيد كوردوفيز؛ ونحثهم، كما نحث جميع الأطراف المعنية على العمل بشكل بناء وبحسن نية تشجيعاً لنجاح هذه المحادثات. ونرفض أي محاولة للربط بين هذه المحادثات ومفاوضات العضوية مع قبرص. فهذه المفاوضات ستبدأ وفقاً للقرارات التي اتخذها مجلس أوروبا وستساهم إسهاماً إيجابياً في البحث عن حل سياسي. وقد ذكر الاتحاد الأوروبي بأن عضوية قبرص تعود بالفائدة على كل من الطائفتين ومن شأنها أن تساعد على تحقيق السلام الأهلي والمصالحة.

وعملية السلام في الشرق الأوسط مجمدة بشكل يثير القلق. والاتحاد الأوروبي يدعو شعوب وحكومات المنطقة إلى تجديد روح الثقة المتبادلة التي أدت في مدريد عام ١٩٩١ وفي أوسلو عام ١٩٩٢ إلى بث الأمل في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وندعو الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مواصلة المفاوضات بغية الاستمرار في تنفيذ الاتفاق المؤقت واتفاق الخليل، وإلى استئناف المحادثات حول الوضع الدائم. ونرجوهم مرة أخرى أن يمتنعوا عن اتخاذ أي إجراء من طرف واحد قد يضر بالمسائل المتعلقة بالوضع الدائم.

والاتحاد الأوروبي يدين بصرامة الهجمات الإرهابية في القدس. وندعو كل طرف إلى إظهار العزم المطلق على مكافحة الإرهاب. ونأمل في استعادة، بل وتعزيز التعاون في مجال الأمن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتحقيقاً لهذا الهدف، نقترح إنشاء لجنة أمن دائمة بمشاركة الأطراف المعنية، وربما بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ونحث الطرفين على ألا يستسلما لابتزاز المتطرفين الذين يعملون على تخريب عملية السلام. ونرجو أن

ونناشد إنهاء أعمال العنف في كمبوديا على الفور ونعرب ثانية عن الأهمية التي نعلقها على إجراء انتخابات تعددية حرة في عام ١٩٩٨.

أود الآن أن أتناول بضع قضايا مواضيعية.

أثارت العواقب المأساوية لنشر واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد هياجا حقيقيا في الرأي العام العالمي في السنوات الأخيرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اتخذ الاتحاد من جانبه قرارا بشأن إجراء مشترك لإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد أعرب فيه عن تصميمه على تحقيق هدف إزالة هذه الألغام كليا والعمل بنشاط لإبرام اتفاق دولي فعال بشأن حظر عالمي شامل لهذه الأسلحة في أسرع وقت ممكن.

إننا نرحب بالعمل الذي تم مؤخرا في مؤتمر أوصلو الدبلوماسي، الذي أسفر عن اعتماد اتفاقية دولية. وسنسعى أيضا إلى تحقيق أهدافنا في مؤتمر نزع السلاح.

سيشهد العاشر من كانون الأول/ديسمبر القادم بداية الاحتفالات بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فهذا الإعلان، الذي اعتمد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والعهدان الدوليان والصكوك القانونية الأخرى المعنية بالموضوع التي اعتمدت فيما بعد، لا تزال محتفظة بأهميتها الكاملة اليوم. ونؤكد ثانية التزامنا العميق بعالمية حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. وسيوفر عام ١٩٩٨ فرصة لجميع أعضاء المجتمع الدولي لزيادة إجراءاتهم الرامية إلى ضمان أن تطبق المبادئ العالمية للإعلان تطبيقا أفضل من خلال صكوك الأمم المتحدة وآلياتها.

وسيكون عام ١٩٩٨ أيضا مناسبة لاستعراض تطبيق الإعلان وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣.

ونرحب بتعيين السيدة ماري روبنسون مفضضة سامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وستنال دعمنا الكامل، ونود أن نشدد على أهمية مهمتها، بما في ذلك دورها في إطار الذكرى السنوية الخمسين.

يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تتعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاوننا كاملا مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بغية ضمان عودة اللاجئين بأمان، لا سيما إلى رواندا. ونحث أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الأمم المتحدة لتمكين بعثة التحقيق في الادعاءات بارتكاب مجازر وخروقات أخرى لحقوق الإنسان من أداء عملها دون إعاقة أو تأخير.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق شديد إزاء الحالة في جمهورية الكونغو (برازافيل) ويساوره قلق لأن أطراف الصراع فشلوا حتى الآن في التخلُّب على خلافاتهم. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على وقف الأعمال العدائية والعمل سويا لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلم للمجتمع. ونكرر الإعراب عن دعم الاتحاد الكامل لجهود الوساطة التي يضطلع بها الرئيس بونغو، رئيس جمهورية غابون.

يشجب الاتحاد الأوروبي جميع أعمال العنف في بوروندي، ويشجع سلطات ذلك البلد على التعجيل في تفكيك مخيمات إعادة التجمع. ونناشد بقوة جميع الأطراف في بوروندي الشروع بحسم في السير على طريق المفاوضات والمصالحة الوطنية.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق أيضا إزاء حالة انعدام الأمن في المقاطعات الشمالية الغربية من رواندا، الذي يؤثر على جميع السكان دون استثناء.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنجاح بعثة الرصد في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أنشئت بموجب اتفاقات بانغي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي قلقا إزاء الحالة في كمبوديا، التي من المرجح أن تعرض للخطر العملية الديمقراطية بكاملها والجهود الرئيسية التي بذلها المجتمع الدولي دعما لإعمار ذلك البلد. ونجدد دعمنا لجهود الوساطة التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ونرحب بالدور الدستوري البناء الذي قام به جلالة الملك سيهانوك بحثا عن حل لهذه الأزمة.

المناقشة وصنع القرار تنبئ بأن تكون واحدة من أهم الفترات في تاريخ الأمم المتحدة.

نريد منظمة تنهض بولايتها في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين بسرعة وفعالية أكبر من خلال بناء قدرات أفضل للعمل في ميادين الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلام، ومن خلال امتلاك قدرات أكثر فعالية للعمل في ميداني الانتعاش والإعمار بعد الصراع.

نريد منظمة تستجيب على نحو أفضل لأحد أهدافها الأساسية، وقوامه تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي واستئصال الفقر وضمان أوسع مشاركة ممكنة في اقتصاد عالمي لا يتوقف عن الاتساع.

نحن نريد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تترجم الى واقع أهداف المنظمة في ميدان التنمية المستدامة. هذه الصناديق والبرامج يجب أن توفر لبلدان العالم وشعوبه الدعم المادي وكذلك الإطار المرجعي الذي يمكنها من توليد تنميتها بأقصى الأساليب كفاءة وبطريقة تناسب احتياجاتها الخاصة.

نحتاج الى منظومة أمم متحدة توفر استجابة ذات مصداقية للمشاكل المعقدة المتعلقة بالمساواة الإنسانية وحالات الطوارئ، ومنها مشاكل منع الصراع وحفظ السلام والتأهيل والتحول نحو التنمية.

وأخيراً، نحتاج الى منظمة تُشرب جميع أنشطتها المفهوم الأساسي المتمثل في احترام حقوق الإنسان، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من السعي من أجل السلام والأمن والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

ولبلوغ تلك الأهداف، يتعين أن يكون بوسع منظماتنا أن تعتمد على التزام الأمين العام وتعاون الدول الأعضاء، وكذلك على دعم كل قطاع من قطاعات المجتمع الدولي، وبخاصة المنظمات غير الحكومية التي بجهودها تلهم جهودنا وتكملها.

وينقسم برنامج الإصلاح الذي طرحه الأمين العام الى جزأين، الجزء الأول يتعلق بمسؤولية الأمين العام ذاته، وهذا الجزء يستكمل سلسلة الاقتراحات التي طرحها في آذار/مارس من هذا العام؛ ويستهدف ترشيد عمليات خدمات الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة، وتحسين التنسيق فيما بينها. والمقصود من هذه الاقتراحات إعادة

وبالنسبة للبيئة والتنمية، سيطلب من الجمعية العامة في هذه الدورة أن تقر نتائج الدورة الاستثنائية بشأن متابعة جدول أعمال القرن ٢١ ومؤتمر ريو. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري أن يتلقى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ زخماً سياسياً جديداً. ونعتقد أنه يتحتم علينا أن نتوصل إلى نتيجة ملموسة في المفاوضات حول التغيير المناخي التي ستجرى في كيوتو في كانون الأول/ديسمبر. ونحث جميع الدول على العمل لتحقيق هذه الغاية.

لقد اقترحنا أهدافاً واضحة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، ونأمل أن تتقدم الدول الأخرى في القريب العاجل باقتراحاتها المفصلة بغية الإسراع في إحراز التقدم الضروري جداً لكي تكون دورة المؤتمر في كيوتو دورة ناجحة.

قبل سنتين لاحظ رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في هذه القاعة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة أن الأهداف المحددة في الميثاق لم تفقد أهميتها قط في عالم يتغير بسرعة.

وفي مناطق عديدة من كوكبنا، لا يزال يتعين علينا أن نتصدى لتهديدات خطيرة تتهدد السلم والأمن الدوليين. ويتعين علينا، أكثر من أي وقت مضى، النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الحيوي أن تنعكس المثل التي أقيمت عليها منظماتنا - حقوق الإنسان والحكم الصالح والديمقراطية - أكثر فأكثر في سلوك السلطات العامة وفي حياة الشعوب اليومية. ويجب إعادة التأكيد على سيادة سلطة القانون.

إننا ندرك أن منظماتنا يجب عليها أن تكيف هيكلها لتناسب مع الحقائق الجديدة للعالم الحديث ليتسنى لها التصدي على نحو كاف للتغيرات العميقة في بيئتها الخارجية.

استمعنا في تموز/يوليه الماضي إلى اقتراحات الأمين العام الطموحة، ونحن نرحب بها. والمسألة، بالطبع، ليست مسألة إعادة كتابة ولايات الأمم المتحدة، التي لا تزال ملتزم بها التزاماً عميقاً، بل تحويل المنظمة إلى أداة منتجة وفعالة تحت تصرف جميع شعوب العالم.

إن الجمعية العامة إذ تقوم بدراسة هذه المقترحات في دورتها الثانية والخمسين، إنما تستهل فترة من

مجموعة كاملة. ومن المهم أيضا الالتزام قدر الإمكان بالجدول الزمني الذي اقترحه الأمين العام، حتى يمكن البدء في تنفيذ تدابير الإصلاح في بداية عام ١٩٩٨.

إن برنامج الإصلاح المعروض علينا يتيح لنا فرصة فريدة لإصلاح المنظمة من القمة الى القاع. وعلينا، نحن الدول الأعضاء، أن نبدي ما يلزم من طموح وشجاعة ووضوح رؤية حتى نقدم الدليل على أننا على مستوى هذا التحدي.

ويدرك الاتحاد الأوروبي تمام الإدراك أن الاقتراحات المعروضة علينا تمثل بالضرورة حلا يوفق بين مصالح الدول الأعضاء التي تتضارب في بعض الأحيان، وأنها بالتالي لا يمكن أن تكون متطابقة تماما مع آرائه الخاصة ولا مع آراء المدارس الفكرية الأخرى داخل الجمعية العامة.

ولأننا نؤمن بأن برنامج الإصلاحات، في مجموعه، يمثل تقدما ملموسا لمنظمتنا، فإن الاتحاد لا ينوي الإصدار على أن تؤخذ في الحسبان النقاط الدقيقة في مواقفه بالنسبة لكل اقتراح أو توصية من الاقتراحات والتوصيات المطروحة علينا. ويحدونا الأمل في أن تعالج الوفود الأخرى هذه المسألة بنفس الروح، وأن تتفق على أن تضع المرمى الإيجابي العام لهذه المجموعة المتكاملة من الاقتراحات، في مرتبة أعلى من إشباع مطالبها الفردية الخاصة.

وفي غضون الأسابيع المقبلة، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور نشط في أعمال الجمعية العامة. ومهمتنا هي التوصل الى اتفاق عام حول استجابة عملية بناءة ومتماسكة لاقتراحات الأمين العام، استجابة تحترم مسؤولياته وسلطته.

إن عملية الإصلاح التي شرعنا فيها، بقدر ما هي ضرورية، لن تؤتي ثمارها إلا إذا توفرت للأمم المتحدة الموارد المالية التي تحتاجها لكي تفي بولاياتها. والأمم المتحدة متورطة منذ عدة سنوات في أزمة مالية بدأت أولا بمشكلة تتعلق بنقص السيولة النقدية، وتفاقت حتى أصبحت الآن مشكلة هيكلية. وتلك الأزمة تقوض الإحساس الضروري بالشراكة بين الدول الأعضاء، وتؤثر سلبا على تنفيذ برامج المنظمة في كثير من المجالات. ولطالما أكد الاتحاد الأوروبي أن الأزمة لا يمكن حسمها ما لم تتفق الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها كاملة بموجب

صياغة تلك الخدمات في هيكل أكثر تماسكا. وثمة حاجة الى وجود وحدة مشتركة من الأفكار وتماسك في الجهود، ومزيد من المرونة في تنفيذ الإجراءات. ونحث الأمين العام على تنفيذ تلك الاقتراحات بأسرع ما يمكن. ويرى الاتحاد الأوروبي أن بالإمكان إيجاد الطرائق التي تضمن إعادة توجيه الوفورات المحققة، لاستثمارها من جديد في ميدان التنمية.

أما الجزء الثاني من البرنامج فيتناول تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة وتعزيز جهازها الحكومي الدولي، وهذا يتطلب موافقة الدول الأعضاء. وهنا أيضا، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الأسلوب الذي استخدمه الأمين العام والخيارات التي قدمها ستفتح الطريق أمام إصلاح فعال وبعيد الأثر للأمم المتحدة وهذا ينطبق بصفة خاصة على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا بد من أن تظل في مقدمة الأهداف التي تسعى منظمتنا لتحقيقها.

وفي هذا القطاع، ينبغي أن يؤدي الإصلاح الى تحسين قدرة المنظمة على العمل على المستوى الحكومي الدولي وكذلك على المستويين الهيكلي والتنظيمي. وفي رأي الاتحاد الأوروبي أن إصلاح الأمم المتحدة، بوصفها أداة في خدمة التنمية، لا يمكن تصوره على أنه عملية خفض للنفقات بل إنه، على النقيض من ذلك، يجب أن يكون مخططا لتعزيز المنظمة وتنشيطها حتى تكون قادرة على الاستجابة لتحديات المستقبل بأقصى الطرق الممكنة فعالية. والأمم المتحدة بعد إصلاحها وتنشيطها هي وحدها التي يمكن أن تضع الأساس لشراكة عالمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتعددة الأطراف، هدفها الأساسي تحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن برنامج الإصلاحات الذي اقترحه الأمين العام، في مجموعه، يمثل مجموعة متكاملة ومتوازنة من الإصلاحات، فهو يحاول أن يأخذ في الحسبان مختلف المصالح القائمة، وسيتمكن المنظمة، عند تنفيذه، من الوفاء بولايتها على نحو أكثر كفاية، والاضطلاع بمهامها في خدمة المجتمع الدولي بأسلوب أكثر فعالية.

ونرى، بالتالي، أننا إذا كنا نريد إنجاز تجديد الأمم المتحدة فمن الأهمية القصوى أن تقوم الجمعية العامة ببحث اقتراحات الأمين العام بطريقة متكاملة باعتبارها

على البيئة في إحدى القارات يمكن أن تحدث تغيرات في الطقس في قارة أخرى. وأصبحت بلداننا مترابطة بشكل متزايد، والتحديات التي نواجهها تحديات عالمية تحديات يتعين علينا أن نواجهها معا: وهي الفقر والصراعات وتغير المناخ والجريمة الدولية وخطر المخدرات. وهذه جميعها مشاكل دولية تقتضي منا أن نتصرف بوصفنا أمما متحدة ليس بالاسم فقط ولكن في الحقيقة.

ومن ثم ينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور أكبر من أي وقت مضى. وإذا بدا أنها أصبحت أقل أهمية، فلا يرجع ذلك الى قلة التحديات، وإنما الى حاجتها الى الإصلاح. فالأمم المتحدة يجب أن تخضع للتحديث. ويجب أن تكون قادرة على مواجهة التحديات العالمية الجديدة التي يواجهها جميع أعضائها. وستحتاج الى التحلي بالمرونة، والقدرة والكفاءة حتى تستجيب لحاجات القرن الحادي والعشرين المعقدة، ذلك لأن الأمم المتحدة لا يمكنها توفير القيادة لعالم متغير إذا نحن أنفسنا رفضنا أن نتغير.

إن القيادة الممتازة التي تحلى بها الأمين العام هي بداية هامة. ومقترحاته للإصلاح المؤسسي ستبقي على أفضل ما في منظومة الأمم المتحدة وستزودها أيضا بما تحتاجه من مرونة وكفاءة لتتصدى سريعا للتحديات الجديدة التي يحملها القرن الجديد. وعلى البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم التزام الأمين العام بالتحديث. وعلينا جميعا الكف عن قياس أي مقترح للإصلاح من زاوية المصلحة الذاتية الضيقة وأن نقر، بدلا عن ذلك، بأن لنا جميعا مصلحة أكبر في تأييد الإصلاح.

إن حكومة بريطانيا العمالية ملتزمة التزاما ثابتا بالأمم المتحدة. ولقد أبدينا هذا الالتزام فور انتخابنا بالانضمام من جديد الى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبتأكيد رغبتنا بالبقاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). ولقد انتخبنا لأننا عرضنا على بريطانيا التحديث للنجاح في القرن الجديد. ونحن نتعهد بدعم تحديث الأمم المتحدة. إننا نفعل ذلك لأننا نعلم أن بلدنا، شأنه شأن جميع الدول الأعضاء الأخرى، سيستفيد من أمم متحدة كفؤة وتمثيلية وممولة تمويلًا سليما.

واسمحوا لي أن أتناول كلا من هذه الصفات الثلاث على التوالي. فالكفاءة لا تحقق دون ثمن. إلا أننا نريد حقا

ميثاق الأمم المتحدة، بأن تسوي متأخراتها، وأن تدفع في الوقت المحدد وبدون شروط المبلغ الكامل لاشتراكاتها الإلزامية في الميزانية العادية للمنظمة وفي ميزانية عمليات حفظ السلام.

ولقد دأبت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي تمثل اشتراكاتها ٣٥ في المائة من الميزانية العادية و ٣٨ في المائة من ميزانية حفظ السلام، على احترام التزاماتها المالية فورا وبالكامل وبدون شروط.

وقد طرح الاتحاد الأوروبي مجموعة متكاملة من اقتراحات متلاحمة تستهدف وضع المنظمة على أساس مالي سليم ويمكن التنبؤ به. وهي تتعلق بتدابير للتعجيل بدفع المتأخرات وتشديد نظام دفع الاشتراكات، ورصد إنفاق الأمم المتحدة عن كثب، وإصلاح جدول الأنصبة المقررة حتى يصبح أحسن تعبيرا عن مبدأ القدرة على الدفع.

ومن الأهمية بمكان أن نجد معا، في هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، حلا بناء وناجعا لهذه المسائل التي نعتبرها جوهرية، إذا كنا نريد أن نحفل لمنظمتنا القدرة على الوفاء بولايتها مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونراجل روبن كوك، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

السيد كوك (المملكة المتحدة): إننا نسكن عالما حديثا يجب أن نقبل فيه أن التغيير هو سنة الحياة. فالاتصالات حول الكوكب أصبحت أسرع. وأضحت المسافات بين بلداننا أقصر. ولقد سافرت قادما الى نيويورك بسرعة تعادل ضعفي سرعة الصوت وهبطت طائرتي قبل أن تطلع. وكل كلمة أقولها اليوم للجمعية العامة سترسل الى لندن عبر خط الهاتف وستظهر خلال دقائق على الشبكة العالمية الواسعة.

وبلداننا متشابكة اليوم فيما بينها كما لم تتشابك من قبل في سوق عالمية. وأدرك أفراد شعوبنا أن قراراتهم الشرائكية تؤثر على الوظائف والأجور عبر الكوكب - بدءا من الفاكهة التي يشترونها من المتاجر الكبيرة الى الوقود الذي يستخدمونه في سياراتهم. والتغيرات التي تطرأ

إننا بحاجة الى حل قائم على القدرة على الدفع. وتمثل أكثر الوسائل إنصافاً لاقتسام العبء في تحديد المساهمات بناءً على النصيب من إجمالي الناتج القومي العالمي. إلا أن ذلك التدبير لن يقبل بوصفه تدبيراً منصفاً إلا إذا جرى تحديث معلوماته بانتظام لبيّن التغييرات السريعة في الاقتصاد العالمي. وليس من الإنصاف أن تدفع بعض البلدان مساهماتها بينما لا يدفع أعضاء آخرون. إن بريطانيا تدفع ما عليها بالكامل وفي الوقت المقرر. وتتوقع بريطانيا من كل دولة عضو، صغيرة كانت أم كبيرة، أن تفعل الشيء نفسه.

إن هذه القضايا الثلاث - وهي الإصلاح المؤسسي وإصلاح مجلس الأمن والإصلاح المالي - قضايا حاسمة لمستقبل الأمم المتحدة. فلننزل أنفسنا بإحراز تقدم في جميع هذه القضايا بنهاية عام ١٩٩٧ وبالتوصل الى حلول لها في مثل هذا الوقت من العام المقبل. وفي المرة القادمة التي تلتقي فيها، فلنحتفل بأمام متحدة حديثة بوسعها مواجهة المستقبل بثقة، بدلا من الحديث عن عام آخر من الاتفاق على كل الأسئلة دون أن نستطيع الاتفاق على أية إجابة.

وستتمكن الأمم المتحدة حينئذ من المضي قدما في أعمالها.

وثمة ثلاثة مجالات رئيسية يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بعمل حيوي فيها ألا وهي تعزيز التنمية المستدامة، وتوطيد دعائم السلام، وتعزيز حقوق الإنسان. وتلك التحديات ليست تحديات منفصلة، بيد أنها أوجه مختلفة للتحدي نفسه. ولا يمكن قيام تنمية حقيقية ومستدامة أو احترام لحقوق الإنسان بدون سلام. ولن يكون هناك سلام دائم حيث لا يوجد سوى الفقر والظلم.

إن ٣٠٠ طفل سيموتون خلال كل خطبة تلقى هذا الأسبوع، قبل عيد ميلادهم الأول ومعظم الوفيات يمكن تفاديها بسهولة وثمن زهيد. وإذا أريد أن تكون الأمم المتحدة هامة بالنسبة لأعضائها، فيجب، أكثر من أي شيء آخر، أن تمكن الشعوب من الخروج بنفسها من الفقر.

إن بريطانيا تؤيد هدف المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة. أما بالنسبة لإسهام بريطانيا في تحقيقه، فإن حكومة العمال الجديدة التزمت بعكس مسار الهبوط

أن نرى الأمم المتحدة تفعل أقصى ما في وسعها بما هو متاح لها - أمم متحدة تكف عن إنفاق ١٥٠ مليونا من الدولارات لإنتاج ٢,٥٠٠ طن من الوثائق سنويا. ونحن نرحب تماما بالتزام الأمين العام بخفض عدد الوثائق بنسبة ٢٥ في المائة بحلول العام القادم. ونريد أن يوضع حد للازدواجية بين وكالات الأمم المتحدة، وأؤيد تأييدا مخلصا اقتراح الأمين العام بإنشاء لجنة خاصة للنظر في تقسيم العمل على امتداد منظومة الأمم المتحدة.

وثمة ناحية أخرى تحتاج الأمم المتحدة فيها الى التحديث وهي مجلس الأمن. ونحن جميعا في هذه القاعة متفقون على أن ما كان صالحا في عام ١٩٤٥ ليس صالحا في عام ١٩٩٧. فالعالم قد تغير. وأغلب البلدان الممثلة هنا اليوم لم تكن حتى موجودة عندما تشكلت الأمم المتحدة. وعلى مجلس الأمن أن يتغير إذا أراد ألا يفقد مشروعيته. وينبغي شمول اليابان والمانيا في عضوية دائمة موسعة، وينبغي أن يكون هناك توازن جديد بين البلدان المتقدمة النمو والتنمية في مجلس الأمن الحديث. ونحن جميعا متفقون على ضرورة التغيير؛ فما برحنا تناقش ذلك منذ أربع سنوات. وقد حان الوقت لأن نتفق على اقتراح بالتغيير يحوز على تأييد الغالبية العظمى من الأعضاء أفضل من حالة راهنة لا يؤيدها أحد.

ولا يجب أن ينحصر التمثيل الصحيح في جميع بلدان الأمم المتحدة فقط، بل جميع شعوب هذه البلدان. وأكثر من نصف هذه الشعوب نساء. وبريطانيا ترحب برغبة الأمم المتحدة في وضع المنظور المتعلق بالجنسين في جميع مجالات عملها. والحكومة العمالية الجديدة تعلق أهمية خاصة على تعزيز حقوق المرأة. فالنساء يقمن بأكثر من نصف عمل العالم. وينبغي أن يكون لهن مركز مساو في منظمات العالم الدولية.

ودعونا كذلك نضع مالية الأمم المتحدة على أسس سليمة. وبالأمس توالى المتكلمون في الحديث عن حاجتنا الى التعاون على هزيمة أولئك الذين يجمعون الثروات الطائلة من الجريمة المنظمة واحتواء تجارة المخدرات، التي لا شيء يفوقها دخلا سوى تجارة النفط. ولا يمكننا هزيمة هذه الأخطار الممولة جيدا والتي تهدد العالم عن طريق أمم متحدة تترنح سنة بعد أخرى على شفا الإفلاس.

حدوث أسوأ الصراعات في جميع أنحاء العالم، من سلافونيا الشرقية الى الصحراء الغربية. وقد ضحى العديدون منهم بأرواحهم، ليس من أجل الحرب بل سعياً الى إحلال السلام. وإن موت اثني عشر شرطياً ومبعوثاً دولياً، وبينهم دبلوماسي بريطاني، في مروحية للأمم المتحدة تحطمت في البوسنة الأسبوع الماضي لتذكير مريم بالمخاطر التي نطلب من أبنائنا بناء السلام أن يواجهوها. وانني أشيد اليوم بشجاعتهم وأحييهم لما أبدوه من روح احترافية ومهارة.

والمجال الأخير الذي يجب أن تركز الأمم المتحدة عليه هو حقوق الإنسان. وبما أن العالم يصبح أصغر، وبما أن الأخبار والأفكار تنتقل على نحو أسرع، فإن المبدأ القائل بأن بعض الحقوق هي حقوق عالمية يصبح أكثر إلزاماً. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في التحرر من الخوف من العنف وحق التحرر من التهديد بالسجن على نحو ظالم. وإن ذينك الحقيقتين حقان لكل مواطن في العالم بصرف النظر عن عرقه أو عقيدته أو لونه. ويجب ألا يقتصر على ثقافة واحدة أو قارة واحدة. ومثلاً أشار إليه الأمين العام، فإن الأمهات من أي ثقافة ينتحبن عندما يقتل أبنائهن وبناتهن أو يشوهن بفعل حكم تعسفي.

وحقوق الإنسان لا تعوق التنمية الاقتصادية. فلقد دل العقدان الماضيان على أن الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية ليستا متضاربتين بل تعزز الواحدة الأخرى. والمجتمعات الحرة هي اقتصادات فعالة. والحكم الاستبدادي يولّد ركوداً اقتصادياً في أحوال كثيرة. لهذا السبب تؤيد بريطانيا مقترحات الأمين العام بإدماج حقوق الإنسان في جميع الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة.

إن هذه هي الدورة الأولى التي أحضرها للجمعية العامة. وإنني أحضرها بأمل وقلق على حد سواء - أمل في أنه لو أصبحت الأمم المتحدة حديثة لاستطاعت أن تساعدنا على مواجهة التحديات العالمية في المستقبل؛ وقلق من أنه إذا لم تصبح الأمم المتحدة حديثة لفقدت شرعيتها وفعاليتها.

ويجب ألا ندع ذلك يحدث. فهناك العديد من الأطفال الذين يعيشون في الفقر، وعديد من الأمهات اللواتي يخشين الحرب، والعديد من الشعوب التي تتعرض لحقوقها الإنسانية الأساسية للإساءة. والأمم المتحدة

في الميزانية البريطانية المخصصة للمساعدات. وتدأب بريطانيا أيضاً على الحث على الإسراع بمعالجة مشكلة الدين. وأطلق وزير المالية البريطاني غوردون براون في اجتماع وزراء المالية للكمونولث الذي عقد في موريشيوس الأسبوع الماضي مبادرة جديدة لخفض الدين، الأمر الذي يعود بالفائدة على ٣٠٠ مليون نسمة من أشد الناس فقراً في العالم ويساعد البلدان النامية على الإفلات من كمين الدين.

بيد أن المساعدات وحدها لن تزيل الفقر. ويتعين علينا أن نواصل إزالة العوائق التي تمنع أشد البلدان فقراً من الوصول الى أسواق العالم التي تعود بربح أكبر. ولا بد أن نتأكد من السماح للمنتجين في أفريقيا ببيع سلعهم لأوروبا وأمريكا بنفس السهولة التي يبيع المنتجون فيهما سلعهم لأفريقيا.

إن التنمية المستدامة ستتجاوز مجرد التقليل من حدة الفقر. والفقر أيضاً هو أحد أكبر التهديدات للبيئة. إذا أردنا أن نحافظ على الكوكب للأجيال المقبلة، يجب أن نتأكد من أن التنمية تحترم البيئة ولا تدمرها. ولقد أحرزت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقدماً هاماً نحو تحقيق هذا الهدف. بيد أنه ليس باستطاعة أي بلد أن يحيل هذه المهمة للأمم المتحدة. فنحن جميعنا نعمل من أجل هذا الأمر معاً. وما من بلد يستطيع أن يتملص من الاحترار العالمي أو يحصن مناخه الخاص به. فنحن نحتاج الى عمل مشترك لإنقاذ بيئتنا المشتركة.

إن حكومة العمال الجديدة وضعت لنفسها هدفاً طموحاً يتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة في بريطانيا بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وفي الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، وهي الدورة التي ستعقد في كيوتو، يجب أن تلتزم دول العالم بأهداف ملزمة، ويجب من ثم أن تعمل على تحقيقها.

إن الهدف الرئيسي الثاني للأمم المتحدة هو السلام - منع الصراعات قبل حدوثها، والمساعدة على إنهاؤها عندما تحدث، والمساعدة على إعادة بناء السلام الدائم بعد الصراع. وكل إسهام من هذه الإسهامات من أجل إحلال السلام لهو قدر مساو من الحيوية.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتصدر الواجهة ولها ما يبررها. فأصحاب القبعات الزرق منعوا

التبسيط لحقبة المواجهة الايديولوجية، فإن عدد المخاطر والتهديدات الموجودة حاليا في العالم ليست في تناقص.

والصراعات الاقليمية لا تزال تشكل أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار على الصعيد العالمي؛ ولا ينبغي أن يسمح لها بأن تستمر في القرن الحادي والعشرين. كيف يمكن تحقيق ذلك؟ إن الصفة المميزة لعصرنا هي زيادة عدد المشاكل داخل الدول - وهي تتخذ شكل صراعات ذات طبيعة إثنية وليست اجتماعية. هناك دول متعددة القوميات كثيرة في العالم اليوم، ونحن نؤيد المبادرات الرامية الى منع تفسخها عنوة.

وإن صيغة تسوية هذه الصراعات في عالم اليوم - وبالطبع في القرن الحادي والعشرين - يمكن بل أن تتضمن ضرورة الحفاظ على السلامة الاقليمية لتلك الدول مع توفير أقصى قدر ممكن من الحقوق لأقليتها القومية. وإن التخلي عن أي من مبادئ هذه الصيغة ذات المسارين من شأنه ليس فحسب إدامة هذه الصراعات بل من شأنه أيضا أن يؤدي الى تصعيدها على نحو خطير.

كذلك أود أن استرعي شديد انتباه الجمعية الى جانب خطير للصراعات الإقليمية ألا وهو قدرة هذه الصراعات على التسبب في موجات إرهابية وانتشارها فيما يتجاوز كثيرا حدود منطقة الصراع الفعلية. وعلى سبيل المثال فإن العديدين من المحاربين الذين شنوا حملة ارهاب دموية أتوا من الصراع المسلح الحالي الذي لا يزال مستعرا في أفغانستان.

ونحن نؤيد بقوة مكافحة الارهاب، بجميع مظاهره، سواء في أيرلندا أو في اسرائيل. فاليوم لن نستطيع أن ننتصر في هذا الكناح إلا اذا تجمعت جهود جميع الدول لمكافحة هذا الشر الأكبر. وفي حين نعارض قيام أي حكومة بمساندة الارهاب في أي شكل من أشكاله نرى أنه لا يجوز لنا أن ننعى بنعت المشاغبيين الدوليين دول أعضاء معينة بصرف النظر عن التغييرات في سياساتها لمجرد الاشتباه في صلاتها بالارهابيين.

وفي العالم المعاصر، لا يجوز لأي بلد أن يحتكر أي نوع من جهود حل الصراعات. ويسري هذا بالكامل أيضا على الصراع الطويل العهد في الشرق الأوسط، حيث نجد أن عملية التسوية تواجه طريقا مسدودا. وكما يقول

توفر لهم الأمل. فلنلزم أنفسنا هذا الأسبوع بالتوصل الى أمم متحدة حديثة ومصالحة تحول الأمل الى واقع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي، معالي السيد يفضيني بريماكوف.

السيد بريماكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم تهنئة صادقة، وأنتم ممثل أوكرانيا الصديقة، على انتخابكم لهذا المنصب المسؤول والمشرف. ونحن على يقين أن الجمعية العامة، تحت رئاستكم، ستتمكن من تحقيق نتائج هامة.

بعد أكثر من ٨٠٠ يوم بقليل، ستدخل البشرية القرن الحادي والعشرين. فمن الناحية التاريخية، لا يشكل هذا في الواقع أكثر من قفزة عدداً، وبالتالي فإن ضرورة النظر الى ما يخبئه لنا المستقبل، والى ما ينتظرنا، تبدو طبيعية جدا.

عندما تكلمت من على هذا المنبر قبل عام، تكلمت على ظهور عملية التحول الى نظام عالمي متعدد الأقطاب. والتطورات التي حدثت في العام الماضي تؤيد ذلك. فهناك تنوع متنام في التطور السياسي والاقتصادي والثقافي للبلدان. وتتلور مراكز جديدة للتأثير الاقتصادي والسياسي في العالم، ويرافق ذلك في الوقت نفسه تزايد تشابك المصالح لمختلف الدول والشعوب.

إن الآفاق التي بدأت تتفتح أمام المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين تفرض مطالب جديدة. وهذه المطالب هي تأكيد المثل العليا للتكافل والشراكة في العلاقات فيما بين الدول؛ ومنع ظهور خطوط تقسيم جديدة أو تكتلات اصطفائية جديدة؛ والتمسك الدقيق بجميع مبادئ أحكام القانون الدولي. وكقضية منفصلة أود أن أشير الى إيجاد الظروف المؤاتية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان بل أيضا للحفاظ على التوازن البيئي.

وثمة ضرورة أيضا للإشارة الى أن التحول من عالم ثنائي القطبية يقوم على المواجهة الى نظام متعدد الأقطاب ليس من شأنه في حد ذاته أن يوفر حلا لهذه المشاكل. وعلاوة على هذا يدرك الأشخاص الواقعيون أنه في حين أننا نتحرك بعيدا جدا عن الأفكار المفرطة

بغية تسوية صراع ناغورني كاراباخ. والصراع بين جورجيا والأبخاز يضرب مثالا مماثلا.

وأود الآن أن أتكلم بإيجاز عن حفظ السلام عموما. على مدى السنوات القليلة الماضية، لوحظ اتجاه صوب لا مركزية حفظ السلام. وبطبيعة الحال هناك أسباب موضوعية لهذا، من بينها القيود المالية المفروضة على الأمم المتحدة والزيادة في عدد المنظمات العاملة في مجال حفظ السلام. ونحن لا نعارض مثل هذه اللامركزية.

بيد أنه من الأهمية البالغة أن تستند أنشطة حفظ السلام بالدرجة الأولى، وأيا كان القائم على رعايتها، على المبادئ الأساسية الموضوعية في إطار الأمم المتحدة. وهنا يلزم أن نتوخى الحذر الشديد في معالجة أنشطة حفظ السلام. ونرى أن الإجراءات التي تنطوي على استخدام القوة ينبغي عدم اللجوء إليها إلا بإذن من مجلس الأمن وتحت إشرافه المباشر على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي نتحرك فيه صوب عالم متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، من الضروري تهيئة الظروف التي تجلب الاستقرار إلى النظام العالمي الجديد. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي استكمال العمل للقضاء على عقبات الماضي وقبل كل شيء إزالة تركة سباق التسليح الضخمة التي استمرت لعقود طويلة.

لقد بدأنا نتحرك معا على هذا الدرب وقد عقدنا العزم على المضي قدما. ويدا بيد مع الولايات المتحدة ما فتئنا نقوم باطراد بتخفيض ترنتينا الاستراتيجيتين الوطنيتين. والرئيس يلتسين رئيس روسيا والرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة قد اتفقا على المعايير الأساسية لاتفاق بهذا الصدد.

وتوجد في جدول الأعمال الآن تدابير منظمة لاجراء تخفيض في الترسانات النووية لجميع الدول النووية. اسمحوالي أن أكون واضحا كل الوضوح هنا: إن استقرار العالم المتعدد الأقطاب لا يمكن ضمانه بمجرد إنهاء سباق التسليح النووي للماضي. من الضروري أيضا إيجاد ضمانات ضد عودة ظهور سباق التسليح على أساس جديد، وأقصد هنا رغبة بلدان معينة في الحصول على أسلحة نووية. وهذا يدل مرة أخرى على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف حدة التوترات في العلاقات بين الهند وباكستان.

القول المأثور، "يد واحدة لا تصفق". ومن المطلوب القيام بجهود دولية عريضة القاعدة لحل عقدة الشرق الأوسط المشدودة. وروسيا، وهي أحد راعبي عملية السلام التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١، على استعداد للتعاون مع الجميع بنشاط لتحقيق هذا الهدف.

ولسنوات عديدة ما فتئت مسألة قبرص أيضا تنتظر التعاون الدولي الفعال اللازم لحلها.

ومن شأن ميزة تكاتف الجهود أن توفر أقصر الطرق لحل كلا الصراعين، الصراع الطويل العهد والصراع الجديد نسبيا. بيد أن موقفنا لا يعني بأي حال - وأود أن أشدد على هذا - أن أي بلد لديه نفوذ في منطقة الصراع أو يمكن أن يمارسه على الأطراف المتصارعة لا ينبغي أن يستخدم قدرته استخداما فعالا. ينبغي له أن يفعل ذلك، لكن دون أن يحيط نفسه بسياسات عال لكي يحول دون وصول الآخرين.

وأود في هذا الصدد أن أسترعي انتباه الجمعية الى جهود روسيا في مجال حفظ السلام في منطقة رابطة الدول المستقلة. أولا، فيما يتعلق بطاجيكستان، تبذل روسيا جهدا كبيرا حيث لدينا الأدوات اللازمة للقيام بهذه المهمة، وذلك لأسباب تاريخية في جملة أمور. وقد ثبت أن جهودنا فعالة. وقد تم التوقيع مؤخرا في موسكو على اتفاق يضع نهاية للصراع المسلح بين الحكومة والمعارضة في ذلك البلد. وإن عودة السيد نوري، زعيم المعارضة، الى دوشانبي، يبين أن الاتفاق بدأ يثبت جدواه.

بيد أننا لا نريد إلا نصيبنا العادل من العملية. ونلاحظ مع الارتياح أن موقف روسيا وموقف الأمم المتحدة من معايير العملية في طاجيكستان متفقان، على أساس التعاون الوثيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة، وقوة حفظ السلام المشتركة لرابطة الدول المستقلة، ووحدة قوات الحدود الروسية. ونحن نرحب بعزم الأمم المتحدة على توسيع ولاية مراقبيها وزيادة عددهم.

وناغورني كاراباخ توفر مثالا آخر. وروسيا، وحدها، قامت بعمل كبير من أجل استقرار الحالة في المنطقة. لكنني أعتقد أننا نتعاون تعاونا مثمرا جدا مع الولايات المتحدة وفرنسا وهما، بالاشتراك مع روسيا، رئيسان مشاركان لعملية مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

أجل مواجهة التحديات الجديدة والمتنوعة، والتي قد لا تكون بالضرورة ذات طابع عسكري وسياسي.

لقد حدث بالفعل تأثير طيب على تحسين المناخ الأوروبي على أثر الوثيقة التأسيسية للعلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي، التي جاءت نتيجة لسعي مضمّن من أجل التوفيق. وسيكون لهذه الوثيقة أصداء دولية واسعة، كما سيكون لها بدون شك دور هام في السياسة الأوروبية. وبالطبع، فإن التوقيع على تلك الوثيقة لم يبدل رأينا السلبي بشأن توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي؛ فهو، من ناحية، يتجاهل الحقائق الراهنة بالكامل، ومن ناحية أخرى محضوف بخطر إقامة خطوط تقسيم جديدة.

ولا بد لي أن أذكر أيضا إسهاما آخر في تعزيز علاقات حسن الجوار في أوروبا. وأشير هنا إلى الاتفاقات التي وقعت عليها مؤخرا روسيا وأوكرانيا وبييلاروس والتي تتيح لبلداننا الثلاثة اتخاذ خطوات هامة صوب تطوير علاقات متكافئة تعود بالفائدة المشتركة من شأنها أن تعزز الاستقرار في المنطقة.

وروسيا مهتمة بأمن واستقرار جيرانها في منطقة البلطيق، وهي على استعداد لضمان أمنها. ويمكن تقديم هذه الضمانات في صورة التزام منا مدعوما باتفاق بشأن علاقات حسن الجوار فيما بين روسيا ودول البلطيق. ويمكن أن يصبح هذا الاتفاق نوعا من الحلف الخاص بالأمن والاستقرار الإقليمي.

ويحظى بُعد آسيا - المحيط الهادئ أيضا بأهمية بالغة لدينا. ونحن على اقتناع بأن الاتفاقات الروسية - الصينية بشأن الحدود والانفراج العسكري في منطقة الحدود، التي وقعت عليها أيضا كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، ستصبح عنصرا طويلا الأمد للاستقرار في تلك المنطقة الشاسعة. وتعتبر روسيا عددا من البلدان الآسيوية الأخرى - بما فيها الهند واليابان ودول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - من بين شركائها ذوي الأولوية.

وفي الوقت ذاته، يرتبط مستقبلنا في القرن الحادي والعشرين على المستويين العالمي والإقليمي ارتباطا مباشرا بمدى قدرة المجتمع الدولي على وقف الإفقار

ومن هنا ثمة ضرورة أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي برمته لإعطاء بعد عالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي رأينا أن تلك البلدان القليلة التي لا تزال حتى الآن خارج المعاهدة ينبغي أن تقوم بمسؤولياتها. وينبغي أن تدرك أن أمنها يشكل جزءا لا يتجزأ من الأمن العالمي، ويتعين عليها أن تضطلع بالالتزامات التي التزمت بها فعلا أكثر من ١٨٠ دولة بوصفها أطرافا في المعاهدة.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على نطاق عالمي، إلى جانب المحادثات المقبلة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة، تعد أيضا من بين الخطوات الضرورية للغاية المزمع منها إضفاء الاستقرار على الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين.

ويجري حاليا تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونحن نعتبر تلك الوثيقة من بين الصكوك الرئيسية الرامية إلى القضاء على سلاح من أكثر أسلحة الدمار الشامل قدرة على الانتشار. ونحن نعمل بالتعاون مع نواب برلمان الدولة "دوما"، على التصديق على الاتفاقية في بلدنا ونتطلع إلى وصول الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية إلى خاتمة ناجحة.

ولكن حتى في الوقت الراهن فإن الأسلحة التقليدية هي التي تقتل الناس في الصراعات المحلية، وكثيرا ما يكون ذلك في حالات توقف القتال فيها بالفعل. وفي هذا الصدد، نحن ندرك البعد الإنساني لمشكلة الألغام الأرضية إدراكا تاما. ونعتقد أن الوقت قد حان لإزالة خطر الألغام الأرضية الذي يهدد البشر، وخاصة السكان المدنيين. ونحن نؤيد الجهود والمفاوضات المرحلية الناشطة لحسم هذه المشكلة.

ومن المستحيل تحقيق الاستقرار على المستويين العالمي والإقليمي بدون إقامة أنظمة أمنية. وقد قطعنا شوطا في هذا الاتجاه في القارة الأوروبية. ونحن واثقون من أنه لا يمكن لغير منظمة عالمية تضم جميع أعضاء أسرة الدول الأوروبية أن تعمل كأساس لنظام أممي حقيقي دائم في أوروبا في القرن الحادي والعشرين. إنني أتكلم هنا عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ففي المقام الأول يمكن في إطار ذلك المحفل أن نسعى إلى اتفاق من

نحن نتطلع إلى رؤية الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين منظمة عالية الكفاءة، لا تقيد أياً قيود بيروقراطية، منظمة ناشطة قادرة على الاستجابة بسرعة لتحديات العالم المعاصر.

لقد بدأت كلمتي بتشجيع العمل المتضافر من قبل المجتمع الدولي للتركيز على المشاكل الراهنة وعلى آفاق القرن القادم. وسوف أختتم بياني باقتباس قول مشهور: "المتشائمون ليسوا أكثر من مراقبين عابرين؛ أما المتفائلون فهم الذين يمكنهم تغيير العالم". نحن متفائلون، ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة ستكون قادرة على الاضطلاع بدور إيجابي في التطور المستمر للمجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فالديز بير كافز، وزير خارجية لاتفيا.

السيد بير كافز (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه وأن أعرب عن ثقتي في قيادته خلال دورة حاسمة الأهمية للجمعية العامة. وأود أن أؤكد له أن تجربة لاتفيا السابقة في التعاون الثنائي المثمر مع أوكرانيا ستكون مصدر إلهام لوفد لاتفيا في سعيه لتحقيق المهام المشتركة في دورة الجمعية هذه.

وأود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للسفير غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، لقيادته الدءوب خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية، وكذلك لمكتبها، الذي كانت لاتفيا عضوا فيه.

سأتناول بادئ ذي بدء الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، وسأتلو ذلك بالتعليق على مقترحات الإصلاحات التي تقدم بها الأمين العام، وأخيراً، سأبلغ الجمعية العامة بتجارب لاتفيا الأخيرة مع الإصلاحات.

إن التاريخ الحديث يبين سبب حاجة منظمنا إلى الإصلاح. ففي عام ١٩٤٥ سافرت العديد من الوفود إلى المؤتمر التأسيسي لمنظمنا في سان فرانسيسكو بالقطار أو بالبحر. أما وفود الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة فقد سافرت إلى نيويورك جواً. وتتصل هذه الوفود بعواصمها بأجهزة إلكترونية سريعة للغاية لم تكن موجودة قبل ٥٠ سنة. وهذه المنجزات في تكنولوجيا المواصلات والمعلومات أفسحت المجال لتوسع

الاقتصادي لعدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعكس اتجاهه.

واليوم تقوم الأمم المتحدة بدور محوري في حسم أهم المهام التي تواجه جميع بلدان العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زاكاراكي (قبرص).

لقد نجحت المنظمة، التي أنشئت قبل نصف قرن، بشكل عام في اجتياز امتحان الصمود، وعبرت الطريق الشائك لعصر المواجهة بين الكتل، وبقيت على قيد الحياة طوال فترة العصر الجليدي في العلاقات الدولية وفترة ذوبان الثلوج. ولكن الأمم المتحدة بحاجة اليوم - وقد يعتبر ذلك أمراً بديهياً - إلى تجديد عقلاني، وهو الأمر الذي يكاد أن يجمع عليه جميع المتكلمين في هذه المناقشة. إن التقرير المضمونني للأمين العام كوفي عنان يعطي دليلاً واضحاً على هذه الحاجة. ويمكننا القول، على سبيل المجاز، إنه يجري اليوم صياغة صورة هذه المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

إننا على اقتناع راسخ بأن أول أهداف إصلاح المنظمة هو تعزيز ما تتيحه الأمم المتحدة من منافع. ومن المستحيل طبعاً إصلاح الأمم المتحدة بغرض زيادة فعاليتها من دون التغلب على مشاكلها المالية. لا يخفى على أحد أن المشاكل المالية للأمم المتحدة أصبحت للأسف مزمنة. ويجب بالتالي التأكيد على أن مسؤولية الصحة المالية للأمم المتحدة تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، وأنه يتعين عليها جميعاً أن تدفع اشتراكاتها في حينها.

ونحن نؤيد أيضاً توسيع عضوية مجلس الأمن. فقد طال أمد الانتظار لاتخاذ قرار بهذا الشأن. إلا أن هذا التوسيع لا ينبغي أن يقلل من فعالية منظمنا.

إن إصلاح الأمم المتحدة يجري في وقت يتعاضم فيه دور المنظمات الإقليمية بشكل غير مسبوق. وهذه عملية منطقية تماماً. وفي الوقت ذاته، نحن على اقتناع بوجوب الحفاظ على الدور الرائد الخاص الذي تضطلع به الأمم المتحدة من بين جميع المنظمات الدولية الأخرى المعترف بها عالمياً.

الإصلاحات. وسيتعين عليه وضع خطط لتنفيذ التوصيات المجازة، على أساس اعتبارات قائمة على المعرفة، من جانب الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. وسيوجب على هذه الجمعية أن تقوم بتفصيل أكثر للإجراء المتعلق بمعالجة مقترحات الأمين العام. وقد ترغب في أن تقرر إصلاحات إضافية. وتتوقع لاتفيا أن تكون هناك دروس مستفادة أثناء تنفيذ مقترحات الإصلاح، وأن تلك الدروس ستستدعي إجراء تصحيحات في منتصف الطريق، وتحسين بعض عناصر الصفة، وحتى استبعاد بعضها.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى عدد من الجوانب الجوهرية للإصلاح التي تمس مجموعة إصلاحات الأمين العام، ولكنها ليست جز ١٤ منها.

إن نجاح الإصلاحات يعتمد على توفر أساس مالي سليم للمنظمة. وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة ثلاث عمليات متداخلة سابقة. وتلك العمليات هي، أولاً، التغييرات السريعة منذ عام ١٩٩١ في ميزانيات حفظ السلام وعدم التغيير فيما يختص بالميزانية العادية بصفة أساسية؛ وثانياً، عملية الإصلاح الجارية منذ عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بطريقة تحديد الأنصبة المقررة؛ وثالثاً، وذلك هو الأهم، الزيادات الأخيرة التي لم يسبق لها مثيل في متأخرات الاشتراكات.

وترابط هذه العمليات الثلاث يعني أنه يتعين على الجمعية العامة أن تستنبط وسائل للتعامل مع العمليات الثلاث باعتبارها أجزاء من كل واحد. ومن الضروري أيضاً أن تتخذ الجمعية قرارات تضمن تحركاً حقيقياً نحو تحقيق وضع مالي سليم في سنوات قليلة على أكثر تقدير.

وفيما يخص المسألة الصعبة جداً المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، تود لاتفيا أن تكرر تأكيد تأييدها المستمر لتوسيع عضوية مجلس الأمن بحيث ينتج عن ذلك تمثيل جغرافي وتمثيل للدول الصغيرة أكثر إنصافاً.

وتعتقد لاتفيا أن النتائج المتفاوتة للعمليات المعقدة التي ابتدتها مجلس الأمن لحفظ السلام في أعقاب الحرب الباردة، قد تكون لها صلة بإصلاح المجلس. فتعلم كيفية تحسين نسبة النجاح في هذه العمليات قد تكون له فائدة جانبية تتمثل في الإشارة إلى إصلاحات مجلس

هائل ومستمر للأنشطة الدولية من قبل عدد متزايد من الدول والعناصر الفاعلة الأخرى.

من أهم الأمور بالنسبة للأمم المتحدة توسيع نطاق الأنشطة الدولية من جانب عناصر فاعلة في الدول من غير أعضاء وزارة الخارجية. ويأتي المشاركون في هذه الأنشطة المشتركة بين الحكومات من العديد من المؤسسات الحكومية: مثل المحاكم، والشرطة، والمصارف المركزية والوكالات التنظيمية.

وتشكل العناصر الفاعلة ممن ينتسبون إلى الدولة وغيرهم تنظيمات عبر وطنية مستقلة عن منظومة الأمم المتحدة. ويمكن لهذه التنظيمات أن تكون منافسة للأمم المتحدة وشريكة متعاونة معها. وإذا لم تكن الأمم المتحدة في حالة تطور مستمر بحيث تواجه الظروف العالمية المتغيرة باستجابات متسقة، فإنها ستصبح عرضة لفقدان أهميتها.

والعالم في حاجة إلى أمم متحدة يمكن أن تسهم بفعالية في حل المشاكل العالمية المعقدة، مثل تلك الناجمة عن زيادة سكان العالم وعدد الدول المستقلة منذ عام ١٩٤٥ بمقدار ثلاثة أضعاف. ويحتاج إلى أمم متحدة تكون في موقع القيادة لتشكيل نظام سياسي دولي جديد قابل للعمل كي يملأ المكان الذي أخلاه النظام الثنائي القطب في عهد الحرب الباردة. وسيتم ذلك على أفضل الوجوه بواسطة أمم متحدة ذات عضوية عالمية.

وتعتقد لاتفيا أن مقترحات مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها الأمين العام لهذه الجمعية، تتضمن تدابير من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة لاحتمية التطور التنظيمي. وتنظر لاتفيا إلى مجموعة الإصلاحات باعتبارها عملاً جارياً، أكثر منها مقترحات مكتملة للمدى البعيد. ولكن حتى إذا لم تكن المقترحات مثالية أو كاملة، فإنها أفضل شيء أمام هذه الجمعية. وستؤيد لاتفيا مجموعة الإصلاحات بوصفها نقطة انطلاق طيبة نحو الإصلاح وتأمل أن تحذو الدول الأعضاء الأخرى حذوها.

وخلال الأشهر القليلة المقبلة، ستحتاج الجمعية العامة والأمين العام إلى العمل معاً للبدء في عملية تنفيذ مجموعة الإصلاحات المتكاملة. وسيتعين على الأمين العام أن يرفع تقارير منتظمة للدول الأعضاء عن مدى تقدم

الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بتعبئة المانحين على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف بالنسبة للمشروعات التي يشارك فيها. وأود أن أعرب عن أعمق امتناني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللمانحين الذين أسهموا في مشروعات لاتفيا الإصلاحية.

وسأركز الآن على الإصلاحات في مجالات ثلاثة فقط تؤثر على الرخاء الاجتماعي والتي شارك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحون الذين حشدتهم.

والمجال الأول هو حقوق الإنسان. ومع أن الجمعية في دورتها الأخيرة كانت قد اختتمت نظرها في مسألة حقوق الإنسان في لاتفيا وأستونيا، فإنني أعتقد أن تقريراً موجزاً عن بعض التطورات في حقوق الإنسان أثناء هذا العام، قد يهيم هذه الدورة بالرغم من ذلك.

وتتعاون لاتفيا مع مفاوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. ومؤخراً قدمت لاتفيا مساهمة مالية هي المساهمة الطوعية الأولى لها لأية هيئة للأمم المتحدة دعماً لعمل موظفي المفاوض بشأن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

ومكتب حقوق الإنسان الوطني في لاتفيا، الذي أُنشئ في ١٩٩٥ كمؤسسة وطنية مستقلة، بدأ يترك أثراً ملموساً، وبشكل خاص على حقوق الجماعات الاجتماعية الضعيفة. وإن سلطات ووظائف المكتب التي لم يسبق لها مثيل إلى حد ما ولدت اهتماماً كبيراً في بلدان أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية. وتلقى المكتب مساعدة تقنية ومالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع مراحل التصميم والتخطيط والتنمية.

وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ صدقت لاتفيا على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، وبذلك وفرت ضمانات قانونية جديدة لمواطنيها، بما في ذلك الحق في تقديم شكوى فردية والولاية القضائية الملزمة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وتعززت حقوق الإنسان على نحو أكبر من خلال اعتماد قانون اللاجئين وطالبي اللجوء والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين.

وثمة مجال آخر يؤثر على الرخاء والتكامل الاجتماعي هو التدريب اللغوي الذي يقدم لقطاع كبير نسبياً من

الأمم المتحدة التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين صيانة السلم والأمن الدوليين.

ولاتفيا لها مصلحة خاصة في مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ أن الكتيبة البلطيقية، التي يعمل فيها اللائقون جنباً إلى جنب مع الاستونيين والليتوانيين، قد أكملت سنة ناجحة من المران على التعاون والاتصال المباشر. وقد تم ذلك خلال المشاركة في عملية متعددة الجنسيات: وهي قوة تثبيت الاستقرار في بعثة حفظ السلام في البوسنة والهرسك. والكتيبة البلطيقية التي تم تدريبها وتزويدها بالمعدات بمساعدة منظمة حلف شمال الأطلسي وشركاء دول البلطيق من دول بحر الشمال، تستوفي معايير تلك الدول، وقد أصبحت معدة تماماً للعمل.

ونظراً لتزايد الجرائم التي تفلت من العقاب في الأنظمة الوطنية أو التي تعبر الحدود الوطنية، تؤيد لاتفيا تأييداً تاماً إنشاء محكمة جنائية دولية مستقلة فعالة وذات سلطة قانونية ونظام ادعاء مستقل. ونحن نعتبر أن هذا أهم تطور في القانون الدولي منذ إنشاء محكمة العدل الدولية. وتعزز لاتفيا أن تشارك بفعالية في إكمال إنشاء المحكمة في عام ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بالإصلاحات في لاتفيا يمكن أن يلاحظ من البداية أنها مدفوعة بواسطة الحاجة إلى التغلب على آثار ٥٠ سنة من الاحتلال، الذي أدى إلى أن تتخلف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لاتفيا عن جيرانها الشماليين. وخلال السنوات الست التي تلت إعادة الاستقلال، تواصل لاتفيا إجراء الإصلاحات المصممة من أجل اللحاق بجيرانها الشماليين. وتود لاتفيا أن تبني قاعدة ديمقراطية صلبة للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في المدى الطويل.

وفي هذا المسعى، تتلقى لاتفيا مساعدة دولية من مصادر عدة. وأحد هذه المصادر منظومة الأمم المتحدة، التي أسهم التعاون معها - وفي المقام الأول مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بصورة كبيرة في تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في لاتفيا. وقد بدأ وجود الأمم المتحدة في لاتفيا في عام ١٩٩٢ بمكتب متكامل تحت قيادة منسق مقيم، كان هو أيضاً ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسمح ذلك المكتب المتكامل، وهو دار الأمم المتحدة، بصفة أساسية، بالحصول بتكلفة قليلة على المساعدة الفنية المقدمة من أي جانب من منظومة

"هل هناك إنسان يخشى التغيير؟ لماذا، فأني شيء يمكن أن يحدث دون تغيير؟ فما هو إذن أكثر الأشياء مسرة أو ملاءمة" من التغيير؟

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية نيجيريا، معالي الرئيس توم إيكيمي.

الرئيس إيكيمي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك جو عارم من الآمال يسود العالم ونحن نجتمع في هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ويؤمل أن تقدم وقائع هذه الدورة إبان الأسابيع القليلة القادمة رؤية جديدة لمنظمتنا. ونجاح هذه الدورة يتوقف على السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا والرئيس الحالي لهذه الجمعية. وسمعته المتسممة بالامتياز والعمل الجاد، تؤكد لنا جميعاً أن أعمال هذه الدورة ستسير سيراً حسناً في ظل رئاسته.

ولذا، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة، باسم رئيس دولتي، اللواء ساني أباشا، وحكومة وشعب نيجيريا، لأتوجه إليه بتهانينا على انتخابه. واسمحوا لي أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه لسلفكم، السفير غزالي، ممثل ماليزيا، بآيات التقدير والاحترام الجزيل على قيادته المصممة والديناميكية أثناء العام المنصرم.

ويشير وفد بلدي مع الارتياح إلى الطريقة الممتازة التي باشر بها أميننا العام، السيد كوفي عنان، مهامه الشاقة وأدار شؤون منظمتنا منذ توليه لمنصبه. لقد أثبت، من خلال مقترحاته للإصلاح، قدرته على قيادة الأمم المتحدة إلى القرن الحادي والعشرين. وسواصل تقديم كامل تعاوننا وتأييدنا له.

وإذ نجتمع هنا للنظر في الحالة الراهنة للعالم، فقد يغرينا أن نتفاءل بأن الأمم المتحدة ستقدم حلاً لمشاكل الدول. بيد أن الحقيقة هي أنه في جميع أنحاء العالم ثمة دليل على المهام التي لم تنجزها المنظمة بل وحتى بعض إخفاقاتها في تحقيق آمال وتطلعات البشرية. وبالرغم من ذلك، فإن مواصلة الدول الأعضاء الاشتراك في الدورات السنوية للجمعية العامة تعني أن السعي من أجل السلام والسعي من أجل التنمية عمليتان جاريتان حقاً. ولا يزال هناك إيمان راسخ بالأمم المتحدة والاستعداد من

السكان ليس لديه معرفة باللغة اللاتيفية، لغة الدولة. ووافقت حكومة لاتفيا على البرنامج الوطني للتدريب على اللغة اللاتيفية في ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين أنجز البرنامج تدريب نواة أساسية من المدرسين. وتم نشر الكتب المدرسية وكتب دليل المعلم.

والمجال الثالث يتعلق بالرخاء الاجتماعي ويتمثل في دعم نشوء المجتمع المدني من جديد. ومنذ الوقت الذي ظهر فيه الانبعاث الوطني قبل ١٠ أعوام، تم إنشاء حوالي ٣٠٠٠ منظمة غير حكومية في لاتفيا. وسينعقد أول محفل رئيسي وطني للمنظمات غير الحكومية في ريفا في عطلة نهاية الأسبوع القادم. وأفهم أن منظمي المحفل تلقوا مساعدة قيمة من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لاتفيا.

وفيما يتعلق بالرخاء الاقتصادي، فقد عملت الحكومة بجد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي أثناء عملية الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد سوقي فعال. ونتيجة لذلك، استؤنف النمو الاقتصادي وانخفضت بصورة كبيرة معدلات التضخم. ويقدر النمو الفعلي في إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٧ بنسبة ٤ في المائة. وبحلول حزيران/يونيه من هذا العام انخفض التضخم حتى وصل إلى حوالي ٧,٥ في المائة سنوياً. وهذه الإنجازات ترافقها صعوبة اقتصادية مستمرة تعاني منها قطاعات واسعة من السكان. وتستهدف مشروعات الرعاية الاجتماعية ومشروعات التخفيف من حدة الفقر إلى التقليل من هذه الصعوبات.

وتعتزم لاتفيا تطبيق الدروس المستفادة من تجاربها في الإصلاح في عملها بوصفها عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وثمة درس عام تم تعلمه في لاتفيا هو أن نتائج الإصلاحات لا تتضمن المنافع فقط بل التكاليف أيضاً. وربما كانت أعلى التكاليف الشعور بعدم الأمن حيال النتيجة النهائية للإصلاحات.

ونحن، مصلحو الأمم المتحدة، سيتعين علينا بالتأكيد تحمل تكلفة انعدام الأمن أيضاً. وإن قليلاً من الحكمة القديمة ربما يخفف من انعدام الأمن. والفيلسوف والإمبراطور الروماني، ماركوس أوريليوس، في تأملاته، طرح ثلاثة أسئلة حول الإصلاحات:

ومنذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، كان واضحاً بما لا يقبل الشك بتصميم بلدنا على شق طريق مستقل في العلاقات العالمية وعلى الدفاع بتصميم عن مصالح أفريقيا. فمثلاً حينما أُجري تفجير نووي في الصحراء الكبرى في عام ١٩٦٠، لم تتردد نيجيريا في الإعراب عن رفضها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع البلد المعني. زد على هذا أننا فخورون بأن نكون جزءاً من الجهد الذي أدى إلى تشكيل منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣. ومنذ ذلك الوقت لم ندخر جهداً في تأمين بقاء تلك المنظمة الإقليمية. كما أننا في طليعة الكفاح من أجل التحرير الكامل لأفريقيا من السيطرة الاستعمارية، وفي مقدمة حملة القضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. واعتبرنا نظام الفصل العنصري إهانة لكرامة السود.

وعلى نفس المنوال، امتدت مساهمتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عبر ما يقرب من ثلاثة عقود ونصف. ومنذ عام ١٩٦٠ في الكونغو، وضعنا ما يزيد على ربع المليون من القوات المسلحة تحت تصرف جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشرت هذه القوات في أماكن شتى للمحافظة على السلام والأمن في منطقتنا وغيرها من المناطق حول الكرة الأرضية بما في ذلك البوسنة، وكمبوديا ولبنان.

ومنذ نشوء منظماتنا قبل نصف قرن مضى، كان لدى الآباء المؤسسين، في ديباجة الميثاق، حلم وتوقع بصدد إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وكان من المرجح أن يظهر نظام عالمي تعيش البشرية فيه في سلام مع نفسها، وتستطيع الأمم فيه أن تتعاون من أجل تعزيز السلام والأمن. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة التي كان ينظر إليها لسنوات عدة باعتبارها العقبة الرئيسية في سبيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ما يزال عالمنا إلى حد كبير غير آمن وقلقا وغير مستقر.

وما يزال خطر الحرب النووية قائماً حقيقة. وهذا يجعل من المحتم أن تبقى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بنداً ذا أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة، وعدا عن الخطر الذي يتمثل في الأسلحة النووية، حدث انتشار في الصراعات بين الدول وفي داخل الدول مع ما يترتب على هذا من نتائج خطيرة للسلام وللأمن العالميين. وفي وسط أوروبا وآسيا وفي قارتنا، دمرت تلك الصراعات مجتمعاتنا مما أسفر عن ملايين من اللاجئين والمشردين. وأفريقيا هي أسوأ منطقة تأثرت بهذه الصراعات.

جانبنا لمواصلة السعي جاهدين من أجل عالم أفضل وينعم بمزيد من السلم.

ولهذا السبب، تأتي العديد من الدول إلى الأمم المتحدة من بين وقت وآخر سعياً وراء تفهم معاناتها الفردية، معتقدين بحماس أنها ستجد هنا الراحة والسند. والكثير منها يعود وقد خاب أمله، وأذهلته حقائق عالم اليوم إذ يدرك القوة المخيفة التي يتسلح بها القوي ضد الضعيف. وعلينا أن نظل مدركين بأن العلاقات الدولية تمثل مزيجاً معقداً من الظروف القومية ومطالب وإيلاء بيئة خارجية متغيرة. ويجب أن تقوم العلاقات الدولية على أساس هدف متصور للصالح العام وعلى الاحترام المتبادل للسيادة وعلى التفهم ومراعاة الظروف والحساسيات القومية. لذا يجب على الأمم المتحدة أن تظل الحصن ضد فرض إرادة القوي على إرادة الضعيف.

ولا توجد أمة على الإطلاق تخاطب هذه الهيئة دون أن تكون لها وجهة نظر خاصة بها وحدها. نحن نأتي هنا جميعاً مع تاريخنا وثقافتنا وتقاليدنا، التي تمنح القيم التي نسعى إلى تقديمها لهذه المنظمة معنى وجوهاً. وفي حالة بلدي، نيجيريا، علينا عبء إضافي يتمثل في قدرنا الذي قدر لنا. وعلى الرغم من أننا لم نختر هذا القدر، فإننا نرحب بالالتزامات التي يفرضها علينا وبالفرص التي يتيحها. ذلك أن قدرنا، وليس طموحنا القومي، هو الذي يملئ علينا أداءً مسؤولياتنا.

وفي هذا الصدد، فإننا نرى في المحنة التي تصيب كل دولة أفريقية مضطربة مرآة تنعكس فيها صورتنا، ودعوة إلى واجب تقديم المساعدة وفق أفضل تقاليد الإخاء الأفريقي. واجتهادنا من أجل السلام والأمن الإقليميين ودون الإقليميين نابع من ظروف تاريخنا كأكبر أمة سوداء على ظهر الأرض، وما نحظى به من نعمة وارفة. إنه قدرنا أن نكون وطناً لواحد من كل أربعة أفرقة، وواحد من كل خمسة من السود على وجه الأرض. كيف يمكن لنا ألا نبالي بمحنة الجنس الأسود؟ إنه قدرنا الذي لا يتزعزع أن نتبنى قضية دعم حقوق كل الشعب الأسود في أفريقيا وفي الشتات والدفاع عنها. لذا ليس لأحد أن يتصور أننا قد بدأنا الآن في احتضان دورنا في حفظ السلام، لأنه من المعروف جيداً أننا لا نضمير مصالح توسعية أو تسلطية. وببساطة، لا يمكن لنا أن نقف موقف المتفرج إزاء محنة إخواننا في الدول الأفريقية الأخرى، حينما تتعرض حياتهم للخطر.

ومن المشجع أنه لم تعترف أية حكومة أو منظمة أجنبية إلى الآن بالنظام القائم في فريتاون أو تؤيده. ونحن نحث على الثبات على هذا الموقف.

وفي هذه الأثناء بذلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كل ما في وسعها للبحث عن حل سلمي للمشكلة التي ظهرت في سيراليون، ففي كوناكري في حزيران/يونيه ١٩٩٧ جرى تحديد أهداف الجماعة، ومنها أولا، الإعادة المبكرة للحكومة الشرعية للرئيس أحمد تيجان كابه؛ وثانيا، استعادة السلام والأمن؛ وثالثا، حل مشاكل اللاجئين والنازحين. وبالتالي، اعتمدت الجماعة مجموعة من ثلاث استراتيجيات، وهي الحوار والمفاوضات، والجزاءات والحظر، وإمكانية استخدام القوة. وتم إنشاء آلية لرصد وتنفيذ استجابة الجماعة للحالة في سيراليون، وتضم الآلية أربعة بلدان هي نيجيريا وغينيا وكوت ديفوار وغانا. وأثناء قمة الجماعة التي عقدت مؤخرا في أبوجا، جرى توسيع اللجنة إلى خمسة بلدان بإضافة ليبيريا، ورفع مركزها إلى مستوى رؤساء الدول.

وفي نفس الوقت فرضت تدابير إضافية على النظام غير الشرعي بهدف تعزيز عملية المفاوضات صوب إيجاد حل سلمي للآزمة في سيراليون، وتلقى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولاية للإشراف على تنفيذ هذه التدابير. وفي سعينا لتحقيق هدف الحل السلمي هذا في سيراليون، فإننا نرجو الحصول على دعم المجتمع الدولي.

وقد شهدت أفريقيا مؤخرا سلسلة من الصراعات بين الدول، مما أدى في بعض الحالات إما إلى تفكك بعض البلدان أو إلى الانهيار التام للسلطة الحكومية المركزية. وبالتالي، فإن كثيرا من الأعضاء حسني النية في المجتمع الدولي يحاولون اقتراح حلول لمنع الصراعات ولحلها في أفريقيا. ومن المؤسف أن هذه المبادرات المتنوعة لم تتخذ فقط خارج إطار الأمم المتحدة، بل، وهذا هو الأخطر، كانت تنحو إلى تجاهل الإطار والآليات الموجودة داخل القارة الأفريقية. إلا أنه من الواضح أن الآليات الموجودة على الصعيدين دون الإقليمي والقاري في أفريقيا قد أظهرت القدرة الأكيدة على حسم المشاكل الأفريقية. فالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أصبحت كلها تحظى بسمعة طيبة

وتضطلع الأمم المتحدة بالمسؤولية الأولى عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ورغم أن هذا فهي تعترف أيضا بالدور الخطير الذي تلعبه المنظمات الإقليمية وما دون الإقليمية في تحقيق هذه الأهداف. وفي ضوء هذا الاعتراف، أقامت ست عشرة دولة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة الصراع في ليبيريا الذي اعتبر بحق في ذلك الوقت تهديدا لا للوجود الكيانى لإحدى الدول الأعضاء فحسب، بل في الواقع للسلام والأمن في كل المنطقة دون الإقليمية أيضا.

ونتيجة للعزيمة الصادقة لقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتصميم فريق الرصد التابع لتلك الجماعة، بالإضافة إلى زيادة الدعم المادي والسوقي الذي جاء من البلدان الصديقة داخل المنطقة دون الإقليمية وخارجها، تم نزع سلاح الفصائل المتحاربة بنجاح في الموعد المحدد له في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وبعد ذلك قامت بيئة من السلام والأمن في سائر أرجاء ليبيريا. وعندئذ أصبح من الممكن إجراء انتخابات تشريعية حرة وعادلة وانتخابات رئاسية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ حسبما كان محددًا. وفي ٢ آب/أغسطس من هذا العام، نصب فخامة السيد تشارلز غانكاكي تيلور رئيسا لليبيريا. وجاء هذا الحدث كنهاية لفصل حزين في تاريخ ليبيريا. وباعتبار نيجيريا الآن رئيسة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإننا ننتهز هذه الفرصة للإعراب للمجتمع الدولي عن تقديرنا العميق لدعمه ومساعدته في وضع خاتمة ناجحة للصراع الليبيري.

ومن المفارقات أنه مع حلول السلام في ليبيريا، ساءت الأحداث جدا في سيراليون المجاورة عقب الإطاحة العنيفة بالحكومة الشرعية للرئيس تيجان كابه على يد قسم من العسكريين في ذلك البلد في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. واتسم ذلك العمل بالسلب العارم والتدمير الوحشي في الأرواح والممتلكات. فقد سلبت الموجودات القومية الحيوية، بما في ذلك البنك المركزي، وأحرقت. كما سلبت كل السفارات ومساكن الدبلوماسيين تقريبا أو خربت عمدا بوساطة جماعات الإتلان التابعة لمذبزي الانقلاب الموجودين الآن في فريتاون. ومنذ ذلك الحين، أجليت كل البعثات الدبلوماسية من سيراليون.

وقد تم التنديد بهذه التطورات في مجملها في منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

سنوات. وفي عام ١٩٧٩، ونظرا لتحلي بلدي بروح الطموح، فقد نظرنا بعيدا عبر المحيط الأطلسي واعتمدنا النظام الرئاسي للحكومة. إلا أن تكلفة إدارة النظام ألقت عبئا ثقيلا على اقتصاد بلدنا. وليس من المستغرب أن انهار ذلك النظام أيضا بعد خمس سنوات.

واليوم، لا يمكن لأحد أن يلومنا بوصفنا بلدا يبحث عن نظام للحكومة يناسب نيجيريا على أفضل وجه، نظام يأخذ في الاعتبار واقع أمتنا. وأيا كان الاسم الذي يطلق عليه، فإن السلام والاستقرار والتنمية والحكم السليم لشعبنا تظل لها المكانة الأولى في أذهاننا.

ووفقا لكل المقاييس، فإن نيجيريا التي تبلغ من العمر ٣٧ عاما دولة فتية نسبيا. وحتى البلدان التي بقيت دولا منذ قرون وورثت مجتمعات مستقرة نسبيا، لا تزال تتصدى للجوانب المعقدة لمركز الدولة وتختبر صيفا جديدة لمواجهة متطلبات الدولة. هذه النظم لم تكن موجودة عندما ناضل أسلافها، الذين خاضوا حروبا أهلية مريرة أيضا، بغية إعطاء أولئك السكان ميراثهم الحالي. ولذلك على تلك البلدان أن تظهر تفهما أفضل لمن يضطلع منا في هذا الوقت بالمهمة الشاقة لإنشاء مجتمعات جديدة ومستقرة على آثار ما دمره الاستعمار.

وإذا كانت نيجيريا تبدو مهمة، بل ومشغولة، بالقضايا الحيوية للسلام والاستقرار في الداخل، وفي غرب أفريقيا، وفي أفريقيا بأسرها، فإن ذلك يرجع إلى اقتناعنا بأن المتطلبات الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تعالج بفعالية دون سيادة السلام والاستقرار. وترى نيجيريا أن سيادة السلام والاستقرار في أفريقيا يسر توجيه مواردها المحدودة إلى المجالات الحاسمة للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، فمنذ نهاية حربنا الأهلية في عام ١٩٧٠، شرعنا في إجراء تخفيض متعمد وكبير في القوات المسلحة النيجيرية من قوة قوامها ٥٠٠ ٠٠٠ فرد في جميع الرتب إلى مجرد ١٠٠ ٠٠٠ فرد وهو العدد الموجود حاليا. وقد أسفر ذلك عن تخفيض مماثل في النفقات العسكرية.

وقد أرغمت اعتبارات الأمن البلدان في بعض الأحيان على تخصيص نصيب كبير من ميزانياتها الوطنية للنفقات العسكرية. وكان لهذا أثره في تخفي الموارد المتاحة للتنمية. وقد أحييت نهاية الحرب الباردة الآمال في إتاحة موارد ضخمة في شكل عوائد السلام من أجل التنمية، إلا أنه مما يؤسف له أن انتشار الصراعات

بوصفها أدوات صالحة لحل الصراع. وبطبيعة الحال، تتطلب معظم الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية دعما ماديا وسوقيا من الأمم المتحدة، وكذلك من كل من أعضاء المجتمع الدولي.

وترى نيجيريا أنه لا يمكن لأية مبادرة، مهما حسنت نواياها أن تنجح في حسم الصراعات إن لم تناقش وإن لم تعتمد داخل إطار آلية الجهاز الرئيسي في منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. وبالتالي، نوصي بأن توجه أولا كل المبادرات الحالية من خلال الأجهزة الموجودة في منظمة الوحدة الأفريقية.

ونرى أن السيادة الوطنية والحقوق الأساسية للأفراد هما أمران ليسا بالضرورة متنافيين، ما دام هناك توازن سليم بينهما. بل إن كلا منهما يمكنه أن يعزز الآخر. وتنشأ المشكلة عندما يصبح الحق في السيادة، عن عمد أو عن غير عمد، رهنا بالحقوق المطلقة للفرد. وهذا يضر بكل من قضية الحرية والفرص الحقيقي للديمقراطية. والمطلوب لمصلحة الدولة ولمصلحة تعزيز حقوق الإنسان أيضا هو الاعتراف الواجب بأن حق الفرد لا يبدأ إلا عند النقطة التي ينتهي عندها الحق السيادي للدولة. وينبغي أن نقاوم المحاولة التي تجري في بعض القطاعات لاستخدام حقوق الإنسان بوصفها ذريعة للمشاركة في أنشطة تستهدف تقويض سيادة بعض الدول الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة.

وقبل عامين، أعلنت الإدارة الحالية في بلدي برنامجا لعودة الحكم المدني. ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم حميد في تنفيذ ذلك البرنامج. وشجعتنا النتيجة الناجحة للانتخابات التي جرت حتى الآن والعمليات التي اضطلعنا بها لكفالة الانتقال الناجح. وتسير بقية البرنامج بثبات في طريقها السليم. ولا نزال واثقين تماما بأن كل العمليات التي ينطوي عليها برنامج الانتقال ستنتهي وفقا للجدول الزمني لها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

ونحن نعرب دائما عن العرفان والتقدير الواجبين لكل البلدان الصديقة في المنظومة الدولية التي أبدت اهتماما مخلصا بالجوانب المعقدة للحالة في نيجيريا وتفهما حقيقيا لها. وعلى أية حال، ففي عام ١٩٦٠، أخذ بلدنا عن طيب خاطر بنموذج وستمنستر للحكومة الذي وضعته الدولة المستعمرة التي رحلت. ولم يأخذ هذا النظام في اعتباره على أي نحو يذكر مؤسساتنا التقليدية، ولا عاداتنا ولا ثقافتنا. والواقع أن هذا النظام انهار بعد ست

الموضوعية للحاضر وبالجدية التي نسعى بها لتحقيق الآمال والتصدي لتحديات الألفية الجديدة.

إن لدينا الوسائل والقدرة على أن نجعل الخمسين سنة القادمة من عمر الأمم المتحدة مختلفة وأكثر إثارة وأكثر فائدة بصورة عامة للعالم ككل. ولا يمكننا التذرع بحجج واهية أو الاحتماء وراء ظروف مخففة إذا فشلنا في تحقيق ذلك. لأنه على عكس ما حصل في سان فرانسيسكو، عندما لم يشارك حوالي ثلثي الأعضاء الحاليين في الأمم المتحدة في إنشاء العالم الجديد الجريء، فإننا هذه المرة، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٨٥ دولة، نحن العالم، حاضرون عملية إعادة تشكيل النظام العالمي الدولي الجديد، كما تتوخاه مقترحات إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها. وينبغي لنا أن نغتنم الفرصة لإنشاء أمم متحدة مجددة تقوم على القيم والمصالح المشتركة ولتشجيع وجود مساواة أكبر بين الدول.

ويشهد دارسو التاريخ على أن السلطة والنفوذ ينتقلان بمرور الزمن باستمرار من جزء من العالم إلى جزء آخر. وقيام واندثار الامبراطوريات العظمى ظاهرة مستمرة في التاريخ البشري. والآن تهب رياح التغيير العاتية عبر الكرة الأرضية. ويؤيد بلدي، نيجيريا، هذا التغيير، الذي لا بد وأن يسفر عن مراكز قوى ونفوذ جديدة. ولا يمكن التصور أن قارة بعينها ستظل إلى الأبد على هامش النظام العالمي الجديد الناشئ.

إن جرس الألفية الجديدة يقرع لجميع دول العالم ونحن ننتظر بزوغ العصر الجديد. ويجب أن لا نتصل من مسؤوليتنا تجاه تجديد الأمم المتحدة. نحن العالم. فدعونا نؤكد ثانية من هذه القاعة التاريخية على إيماننا بالجنس البشري. لنرقى بأحلامنا إلى مستوى الحقيقة في رؤية داخلية جديدة نابضة بالحياة تضيء الطريق إلى القرن القادم. إن هذا هو الوقت المناسب؛ كما يذكرنا قول الراحلة الأم تيريزا بلطف

"إن الغد لم يأت بعد، والأمس قد مضى، وليس لنا سوى اليوم - فلنبدأ من جديد."

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

الإقليمية والحروب الأهلية أدى، حتى بالأمم المتحدة، إلى تخصيص موارد هائلة لحفظ السلام وحل الصراعات، مما أضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق إزاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٥٢ عاما، وهي تعمل بوصفها أداة لتنفيذ جدول أعمال عالمي ذي طبيعة متنوعة ومعقدة وملحة. وكما يتضح من المناقشات التي تدور في الجمعية العامة، لا يمكن لأحد اليوم أن ينكر الحاجة إلى الإصلاح وضرورة التعجيل به.

وقد تقدم الأمين العام الآن، في هذا الصدد، بعدد من المقترحات، بالإضافة إلى جهود الجمعية العامة المستمرة بشأن موضوع الإصلاح. وسيشارك وفدي بنشاط في النظر في هذه المقترحات. ووفدنا إذ يفعل ذلك، فإنه يشدد على ضرورة أن تكون النتائج انعكاسا لجميع آراء الدول الأعضاء وأن تأخذ اهتماماتهم في الحسبان.

وإصلاحات الأمم المتحدة، كما هي مقترحة للأمانة العامة والجمعية العامة والوكالات المتخصصة، لن تكون كاملة دون إصلاح مقابل لمجلس الأمن. وسيترتب على إصلاح المجلس إعادة تنظيمه هيكليا وتوسيع عضويته في كلتا الفئتين ليأخذ في الحسبان، من بين أمور أخرى، زيادة عضوية منظماتنا والحاجة إلى عكس اهتمامات جموع المناطق التي تكون منظماتنا.

ومن دواعي السرور، أنه يوجد الآن اتفاق عام على الحاجة لتوسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين. وحيث أن أفريقيا تشكل ثلث عضوية الأمم المتحدة تقريبا، فإنه ينبغي أن تمثل تمثيلا مناسباً في مجلس الأمن الموسع. وفي مؤتمر القمة الثالث والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في هراري، زمبابوي، في حزيران/يونيه الماضي، أعاد القادة الأفارقة التأكيد على ضرورة أن تمثل المنطقة بمقعدين دائمين يتمتعان بحق النقض الكامل. وترى نيجيريا أن هذا الطلب مشروع ويستحق النظر.

إننا نقف اليوم حراسا لتراث منظماتنا الغالي، حتى ونحن ننظر في آفاق المستقبل وبزوغ ألفية جديدة. ولا بد أن يتأثر تصورنا لمستقبل الأمم المتحدة بالحقائق